

أصول الدبلوماسية

إعداد: شيراز محمد خضر

تعريب: فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيـع

الطبعة الأولى
2022

www.academy.house

الوحدة الأولى

أنواع المنظمات الحكومية الدولية

المنظمات الحكومية الدولية هي فئة خاصة من المنظمات الدولية. ودائماً ما تأسست المنظمات الحكومية الدولية بمعرفة الحكومات التي تعترف أنه من مصالحها الوطنية أن تحصل على اتفاقيات متعددة الأطراف ومتابعة الإجراءات للتعامل مع التهديدات، أو التحديات، أو المشاكل التي لا يمكن التعاطي معها بفعالية من جانبٍ واحد. إن هذا النوع من التعاون الدولي بين الدول ليس بالفكرة الجديدة. وكان تحالف القوى الذي أسس بأوروبا في أعقاب حروب نابليون، مثالاً صارخًا على تعاون القوى العظمى في أوروبا على المدى الطويل للحفاظ على النظام الدولي والمصالح الأمنية للدول المنتمية لهذا النظام. ربما افتقر هذا النظام إلى الأطر الدستورية المرموقة لعصبة الأمم والأمم المتحدة، لكنها ساعدت القوى العظمى للحفاظ على التوازن النسبي بين القوى في أوروبا ولمنع اندلاع حرب أوروبية ضخمة لمدة نصف قرن. تمثل مفتاح النجاح أنها عكست بدلاً من أن تتحدى حقيقة توازن القوة في أوروبا في هذا الوقت. وكما سنوضح لاحقًا، مثل هذا تناقضًا مع عصبة الأمم التي فشلت في أن تُحقق توازنًا في القوة منذ لحظة تأسيسها وحتى زوالها.

هناك نوعان رئيسيان ذو قيمة في التحليل المقارن للمنظمات الحكومية الدولية، الأول يتمثل في مجال المنظمات الحكومية الدولية والتي أقصد بها عدد من المجالات الإشكالية التي يمكن أن تؤثر على العلاقات الدولية، أما النوع

الثاني فهو نطاق المنظمات الحكومية الدولية والتي يقصد به عدد المنظمات الحكومية وغير الحكومية البارزة والتي من خلالها يمكن أن تكون قادرة على التأثير. تمثل الأمم المتحدة مثالاً صارخًا على هذا: يمتد مجالها على مجموعة غير محدودة من مجالات الإشكالية والمجالات الإشكالية المحتملة، ويشمل نطاقها غالباً كل دولة في عالمنا اليوم. ومع ذلك، فإن المجموعة الهائلة من المجال ونطاقها الشامل القريب الذي يعني أنه كان مقيدًا بشدة في الذي يمكن أن يحققه بواقعية، بما في ذلك أكثر الدول القوية في العالم، بعيدًا عن قدرة الامم المتحدة على الهيمنة أو السيطرة، ولأنها تعتمد على الدعم المتضافر والموارد الاقتصادية والعسكرية للدول الأعضاء الرئيسية بها (الولايات المتحدة والدول الأربعة الدائمة الأخرى بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي- روسيا، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا) لتنفيذ سياساتها.

على النقيض تماماً هناك العديد من المنظمات الحكومية الدولية الوظيفية التي تم تأسيسها للتعامل مع وظائف خاصة محددة بدقة. هذا النوع من المنظمات الحكومية الدولية يفترض أن يكون نوعًا متطورًا للغاية، ولكن في الحقيقة البعض منها قد تأسس في القرن التاسع عشر.

ربما تكون أولى المنظمات الحكومية الدولية الوظيفية المتخصصة كانت اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين التي أنشئت عام 1815. في حين أن المثال الاكثر حداثة (خلال القرن العشرين) يتمثل في منظمة الشرطة الدولية، والمعروفة بـ "الانتربول"، وهي مؤسسة تتكون مما يزيد عن 100 من قوات الشرطة الوطنية المكرسة لمكافحة الجريمة الدولية .

أحد الفئات من المنظمات الحكومية الدولية قد اتسعت بسرعةٍ كبيرةٍ خلال القرن العشرين وتتمثل في المنظمات الحكومية الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الاوروبي، ومنظمة الدول الامريكية، ورابطة أمم جنوب شرق أسيا (الأسيان). تشكلت هذه المنظمات الدولية الحكومية لتعزيز التعاون بين الدول على المستوى الإقليمي. ليست جميع هذه المنظمات الإقليمية ملتزمة بتطوير تكامل إقليمي واسع النطاق، أو حتى تكامل جزئي. يمثل الاتحاد الأوروبي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي قد تمكنت من تحقيق مستوً عالٍ نسبيًا من التكامل الاقتصادي، فالغالبية العظمى من دولها الأعضاء ملتزمة الآن باستخدام اليورو، العملة الموحدة التي تم تصميمها لجميع دول الاتحاد الاوروبي. على النقيض لم تحرز منظمتي الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق أسيا أي تقدمٍ في المناقشات الاقتصادية الحكومية الدولية المحسنة، والتعاون في القضايا التي يوجد عليها توافق.

أحد الأنواع المهمة للمنظمة الحكومية الدولية هي منظمة المصالح الخاصة التي تمتلك مجال محدد للغاية للقضايا ونطاق يعير جميع الحدود الإقليمية، وأفضل مثال على ذلك منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

أخيرًا وليس آخرًا هناك منظمات حكومية دولية قد أُسست بهدف تعزيز الامن الإقليمي. ويتمثل النموذج الافضل على هذا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولكن هناك أيضاً منظمة الامن والتعاون في أوروبا، ومعاهدة الأمن بين أستراليا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة (أنزوس)، والتجمعات الامنية الأخرى الموجودة بأماكن أخرى في العالم. يمثل الناتو المنظمة الأقوى والأكثر تكاملاً من بين هذه المنظمات المعنية بالأمن العسكري الإقليمي. ويعود السبب وراء هذه القوة العسكرية إلى حقيقة وجود بين أعضائها الدول العظمى الوحيدة المتبقية. تمثل الهدف وراء تأسيس حلف شمال الاطلسي (الناتو) عام 1949 في تكوين تحالف دفاعي قوي لحماية منطقة شمال الأطلسي، بما في ذلك جميع دول أوروبا الغربية لمواجهة التوسع العسكري الممكن من قِبل الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو. اعتقد البعض أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) سوف يختفي بنهاية الحرب الباردة، ولكن هذا التحالف قد استعت عضويته عن طريق انضمام دول من أوروبا الشرقية مثل بولندا، والمجر، وجمهورية التشيك، هذه البلدان التي كانت قادرة على تحرير أنفسها من الحكم الشيوعي بنهاية الحرب الباردة.

إن منظمات مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة الامن والتعاون (أوسك)، ومنظمات الدفاع الإقليمية الأخرى هي منظمات حكومية دولية تتمتع بالشرعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، يرى الكثير من النقاد للتوسع الأخير الذي شهده حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أن امتداد الحلف تجاه أوروبا الشرقية، والتي تمثل رسميًا جزءًا من دائرة النفوذ السوفيتي، ثد كان عاملاً رئيسيًا دفع الرئيس بوتين إلى السعي إلى وضع برنامج موسع لإعادة التسليح، ونشر الصواريخ المضاد للقذائف الباليسيتية. وهذه يعتبر مرةً أخرى مثلاً واضحًا وجليًا على "المعضلة الامنية"، التي تبطئ أو تعرقل الجهود الكبيرة لنزع الاسلحة وإعادة تنشيط سباق التسلح.

وأيًا كان الحق أو الباطل في هذا الجدل، فمن الواضح جداً أن، وكنتيجة للدور الأمريكي كقوة مهيمنة في الحلف والخبرة الطويلة للمنظمة في تشغيل هيكل قيادة متكامل بشكلٍ صحيح، هذا الحلف هو الاقوى على مستوى العالم في وقتنا الحاضر. وقد أدت الخلافات التي نشبت بين الولايات المتحدة والدول الاوروبية الحليفة الكبرى في الناتو، فرنسا وألمانيا، حول غزو العراق، إلى تزايد حدة التوترات داخل الحلف ولكن لم يؤثر ذلك على فعاليته. إن حلف شمال الأطلسي (الناتو) الآن يقدم إسهامات قيمة في أفغانستان حيث يواجه الرئيسي الأفغاني قرزاي وحكومته الديمقراطية وضعًا أمنيًا صعبًا خلال مواجهاته لحركة طالبان بالتعاون مع بعض زعماء الحرب المحليين في محاولة لإعادة السيطرة على الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد. وبلا شك تدرك البلدان الاوروبية العضوة داخل الحلف أن القيمة الكبيرة للمنظمة تتمثل في كونها ضامن لمستقبلها الأمني، ولكن بعض السياسيين وكبار الشخصيات العسكرية

تعبر عن مخاوفها من أن تشعر الولايات المتحدة بالضجر من الالتزامات الواقعة عليها أمام الحلف وأن تنسحب وتتقوقع على نفسها فقط، وذلك يعود لظهور تيار منذ فترة ليست بالبعيدة التي تنادي بالانعزال والتقوقع، على سبيل المثال، خلال حقبة الثلاثينات، واي تكرار لهذا الانسحاب من مهمتها المتمثلة في الحفاظ على الامن الدولي قد تكون له بالتأكيد عواقب وخيمة وخطيرة. تعتمد معظم البلدان الأوروبية الحليفة داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشكلٍ كامل على التحالف الدرع النووي الرادع، فجميع الحلفاء الأوروبيين بحلف الناتو تعتمد على الولايات المتحدة من خلال قدرات النقل الجوي والبحري الخاصة بها و الأساسية في أي عمليات كبيرة بالخارج. وتجدر الإشارة هنا مرةً أخرى أن قدرات حلف شمال الاطلسي كانت ستكون محدودة في التدخل في أزمة البلقان بخصوصي أزمتي البوسنة وكوسوفو خلال حقبة التسعينات، لو لم يتأخر القرار الحاسم لإدارة الرئيس الامريكي بيل كلينتون للمساعدة في التوصل إلى حل نهائي للتطهير العرقي والانتهاكات الوحشية الاخرى لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة.

" لماذا لم يستطع الاتحاد الاوروبي التصرف؟ هذا السؤال طرحه وزير الخارجية المعين حديثًا، فابتسم نائبه الدائم لمديره الجديد قبل أن يرد عليه، كما لو كان مدرسًا يحاول أن يعامل تلامذته الذي يعانون تأخر في الفهم ولكن نواياهم طيبة.

لا يمكننا وصف الاتحاد الأوروبي بأنه منظمة أمنية، ولكن المنظمات الوحيدة داخل القارة المهتمة بالأمن هي البرلمانات الأوروبية، والمفوضية الأوروبية لموظفي الخدمة المدنيين، فهذه المنظمات حقًا مهتمة بتحقيق الأمن الاجتماعي. فدائماً ما يتحدثون عن الجيش الأوروبي، وأوروبا موحدة والسياسة الأمنية، لكن الاتحاد الاوروبي ليست لديه أي معرفة خاصة بمجال الدفاع، فليست لديه أي خبرة أو تجربة في نسر القوات بفعالية كما هو الحال مع المنظمة الحكومية الدولية، لكنها منظمة مدنية في المقام الأول ودولها الأعضاء لديها دائماً القدرة على التراجع حلف شمال الأطلسي وحليفتها الولايات المتحدة الاهتمام بهذه القضايا الأمنية العسكرية. وأقترح بكل تقدير على السيد وزير الخارجية أن يحافظ بقدر الإمكان على وجود علاقات ووثيقة مع حلف شمال الأطلسي (لناتو)، وقبل كل شيء، الحفاظ على التزام الحكومية الأمريكية الكامل بدورها الريادي في الحلف، ولا أعني بذلك أن نُخفض من مستوى اهتمامنا بالشؤون الأوروبية- بل إنه مجرد ترك الأمور لأهلها، وليكن حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو الضمانة لتحقيق الأمن طويل الأجل، أما الاتحاد الأوروبي فيركز على إنشاء سوق جاذب للبضائع والخدمات حتى وإن لزم علينا أن نعترف أن التوسعة الأخيرة التي شهدها الاتحاد ستشكل عبئًا على اتخاذ القرارات الحساسة المصيرية بإيقاع سريع يتناسب مع أهمية هذه القرارات.

قد يعتقد الوكيل الدائم خلال مؤتمره الصحفي عدم الخوض في تفاصيل معقدة حول المؤسسات والأنشطة الاوروبية وكيف لبعض دولها الأعضاء أن تكون لديها قناعة بأهمية أن يتمكنوا من إحياء الدستور الأوروبي الذي رفضه المصوتون الفرنسيون والألمان بكل حسم خلال صيف 2005. يمكنه أن يرع عينا وزير الخارجية الجديد وهو تلمع. قد تسنح الفرصة في وقتٍ آخر لكشف المزيد من ألغاز ودهاليز الاتحاد الأوروبي لرئيسه الجديد..

تتمثل المهمة الاكثر إلحاحًا، في نفس الوقت، في اطلاعه بصورة موجزة على المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي نمتلكها في العالم، وهي الأمم المتحدة، ونقاط ضعفها، ونقاط قوتها الخفية- الخفية بحق لدرجة أن العديد من وزراء الخارجية المعروضين امام وزير الخارجية الجديد سوف يرسلون مندوبين ومبعوثين لهم ليمثلونهم في اجتماع الأمم المتحدة القادم والمنتظر عقده في نيويورك.

ومع ذلك، وقبل تناول موضوع الأمم المتحدة الذي يُعد جزءًا من وظيفة وزير الخارجية، قد يكون من المفيد أن تتم مراجعة الإحاطة، ربما تكون فكرة تتسم بالشجاعة (كما يراها الوكيل الدائم) لكنها أيضاً ساذجة وضللت بشكلٍ كامل تجربة عصبة الأمم، المنظمة السابقة للأمم المتحدة، وهي المنظمة العالمية التي من المفترض أن تحول دون تكرار حدوث مأساة الحرب العالمية الاولى المفزعة، فقصة العصبة هي درسٌ جوهري في مخاطر المثالية المضللة في العلاقات الدولية والتي قد يتعرض لها جميع وزراء الخارجية ورؤساء الحكومات.

عصبة الأمم

مثلت الحرب العالمية الاولى (1914-18) مأساة بشرية مفزعة، ليس فقط لأنها خلفت ملايين الوفيات والإصابات البشعة بين المتقاتلين من جميع الاطراف المتحاربة، ولكن لأنها أيضاً أدت إلى ظهور مأساة أكبر وهي ظهور النظام النازي ونشوب الحرب العالمية الثانية. .

لقد كانت الحرب العالمية الأولى مأساة بالمعنى الحقيقي: كان يمكن تجنب وقوعها إذا كانت هناك قيادات رشيدة في القوى العظمى تركت حل المسألة للتواصل والمفاوضات الدبلوماسية، فكانت غلة حدٍ كبير تشبه حادثة قطارات مروعة، اندفعت القيادات بكل تهور دون التفكير في العواقب الوخيمة المحتملة لمثل هذا الصدام. إنني أجد هذا التشبيه لا يجسد بالقدر الكافي ما حدث، نظرًا لأن الوسائل التي لجأت إليها ألمانيا والاطراف المتحاربة الأخرى العملاقة من تحريكٍ للقوات لبدء الحرب كانت هي السكك الحديدية. أورد المؤرخ " A. J. P. Taylor " نقطة مهمة في كتابه " الحرب العالمية الاولى" عندما قال: "اندلعت الحرب العالمية الأولى وكانت فرضًا على الدول الاوروبية خوضها بنفس دقة مواعيد القطارات. لقد كانت نقلة غير متوقعة في عصر السكك الحديدية. .'

حاولت القيادات الحكيمة بمرور الوقت أن تتدخل للتحذير من مخاطر هذه الحرب ولوقف تعبئة القوات ولكن بعد فوات الاوان: فقد تحركت القطارات من محطاتها عبر أوروبا. كان هناك مقدارً بسيطًا من الفهم لعواقب هذه الحرب الأوروبية واسعة النطاق التي جعلت الحشود تخرج لتوديع القوات المغادرة، واعتقد الجميع أن الحرب سوف تندلع بحلول عيد الميلاد. لم يتوقعوا مثل هذا الرعب الكابوسي من حرب الخنادق والقذف الشامل الذي أودى بحياة ملايين الشباب. يجب على الواحد منا أن يزور النصب التذكارية المخلدة لهذه الحرب في القرى، والمدن، والكنائس بالمملكة المتحدة، وفرنسا، والدول المتحاربة الأخرى ليدرك أن جيل كامل قد ضاع وأُهلك بسبب هذه الحرب. والغريب أن الشعارات الشعبية التي أطلقت بنهاية هذا الصراع كانت " الحرب لإنهاء الحروب" و "لنجعل العالم آمنا لتحقيق الديمقراطية".

حرص الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، الذي أدخل بلاده في الحرب على مضض، على الإشارة على أهمية تأسيس منظمة عالمية جديدة بعد التوصل إلى تسوية سلمية بعد انتهاء الحرب، تكون قادرة على ضمان تحقيق السلام الدائم. لقد كان أكثر القادة المتحمسين لفكرة إنشاء وتأسيس عصبة الأمم عندما تقابلت القوى والدول المنتصرة في فرساي لمناقشة شروط السلام. لقد طرح ويلسون فكرة تأسيس العصبة وكان أكثر القادة التزامًا بتنفيذها، هذا الفكرة التي نوقشت وطُرحت من العديد من المفكرين المنتسبين للمدرسة المثالية، بما في ذلك الجنوب أفريقي "جان سموتس-Jan Smuts"، و ليونارد وولف "Leonard Woolf" والعديد من المفكرين الليبراليين، والتي فرضوها فرضًا على جدول أعمال قمة فرساي لمناقشتها، بالرغم من حقيقة أن "كليمنصو-

Clemenceau" كان متشككًا في نجاح هذه الفكرة، وعدم تحمس " لويد جورج- Lloyd George " لها..

لقد كانت فكرة إنشاء وتأسيس العصبة هي الفكرة الأجرأ والأحدث بلا شك لإعادة تشكيل العلاقات الدولية التي تم طرحها في القرن العشرين. هدف ميثاق العصبة والدول الكبرى العضوة في المنظمة الجديدة

إلى وضع الإجراءات التي تضمن تسوية سلمية للصراعات والمنازعات الدولية. تشكلت العصبة من 3 أجهزة رئيسية: مجلس من 15 دولة عضوة، بما في ذلك المملكة المتحدة، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي كأعضاء دائمين يتقابلون ثلاث مرات سنويًا: وجمعية تُمثل فيه جميع الدول الاعضاء ويجتمعوا سنويًا؛ وأمانة دائمة. كان المبدأ الرئيسي للعصبة هو ان تكون جميع القرارات بالإجماع. ولسنا بحاجة إلى ان نقول أن هذا المبدأ صعب من الأمر، بل جعل مستحيلاً على العصبة أن تتصرف بسرعة وبفعالية إبان اشتعال واندلاع الأزمات الدولية. وكان من المفترض بشكلٍ كبير أن تتدخل العصبة وأن يكون لها دورٌ كبيرٌ في الصراعات الدولية، حيث كان على الأطراف المتصارعة التوجه إلى عصبة الأمم ووضع شكاواها أمامها أو اما م المحكمين الدوليين، لكن في حال لم تتمكن العصبة أو التحكيم من التوصل لقرار بشأن هذا الصراع، يمكن للأطراف المتنازعة أن تشن الحرب بعد توقف ثلاثة أشهر أخرى، كما كان من الممكن أن تشارك محكمة العدل الدولية الدائمة. .

من الناحية النظرية، كانت المادة الرئيسية التي نص عليها ميثاق العصبة هي المادة رقم 16 التي تُمكن العصبة من فرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية ضد

دولة معينة. لكن من الناحية العملية يحق لكل دولة عضوة في العصبة أن تقرر سواء كانت تريد أن تشارك في هذه العقوبات الاقتصادية أو العسكرية أم لا.

يوضح هذا الإجراء المعقد والدستور الضعيف جزئيًا لماذا كانت العصبة عديمة الجدوى للتصدي للعدوان الإيطالي والألماني والياباني خلال حقبة الثلاثينات.

لكن الهدف الرئيسي لهذا الفشل الذريع الذي مُنيت به عصبة الأمم في دعم السلام والامن الدوليين، كان أنها لم تعكس واقع توازن القوة خلال فترة ما بين الحربين.

المفارقة أن الكونجرس الأمريكي رفض انضمام الولايات المتحدة لعصبة الامم على الرغم من حقيقة أن الرئيس ووردرو ويلسون كان البطل الحقيقي وراء طرح هذه الفكرة خلال قمة فرساي. كان لغياب الولايات المتحدة الأثر الاكبر نظرًا لأنها بذلك قد حرمت العصبة من القوة العسكرية والاقتصادية لها.

كما رفضت ألمانيا، واليابان، وإيطاليا الراضخة للحكم الديكتاتوري سلطة العصبة. وكانت من أكثر الحشود العشبية لهتلر خلال صعود النازيين لسدة الحكم رفضه للإملاءات التي فرضتها معاهدة فرساي. عندما فشلت عصبة الامم مرةً أخرى في وقف العدوان الإيطالي على الحبشة، والعدوان الياباني على مقدونيا، واستيلاء هتلر على منطقة الرور، وضم هتلر للنمسا، وغزوه لتشيكوسلوفاكيا، كان من الواضح أن هذا سيكون القشة التي ستقصم ظهر العصبة تُعجل بزوالها. .

على الرغم من فشلها في تحقيق السلام والأمن، إلا ان عصبة الامم على الأقل قد قدمت دليلاً على أهمية تأسيس منظمة دولية قادرة على تحقيق السلام والإبقاء عليه.

وبهذا الطرح تكون قد مهدت الطريق لظهور الامم المتحدة، وسوف يلاحظ القراء في القسم التالي أن الذين شاركوا في وضع وصياغة ميثاقها قد اقتبسوا بعض العناصر من هيكل عصبة الامم في تصميم المنظمة الحكومية الدولية العالمية الجديدة. ولحسن الحظ وكما سنى خلال القسم التالي، أن مؤسسي الأمم المتحدة كانوا أكثر واقعية من هؤلاء الذين اسسوا عصبة الامم. ومن ثم، وعلى الرغم من نقاط ضعفها الواضحة والجلية، فإن الامم المتحدة قد أظهرت متانة وقوة تحمل أكبر عن سابقتها وكانت قادرة دائماً على ممارسة المزيد من النفوذ والتأثير، ليس على صعيد مهمة السلام والأمن في المقام الاول، ولكن من خلال المجموعة الكاملة من الوكالات المتخصصة التي لعبت دورًا بارزًا في مساعدة الدول الأقل تطورًا على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الصحة على مستوى العالم، وتقديم الرعاية الطارئة للاجئين، وغيرها. هذه الانجازات ليست بالبسيطة: فقد شكلت اسهامًا كبيرًا في العلاقات الدولية. ومع ذلك، على صعيد قضايا السلام والامن، فإن الأمم المتحدة مُدانة بشدة على هذا الصعيد كما كان الحال مع عصبة الامم. لنتفكر ما السبب وراء بقاء الامور على حالها، هل لأننا لم نتعلم من الدروس التي قدمتها لنا عصبة الأمم؟

الأمم المتحدة

بالرغم من أن جميع القادة السياسيين من الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية أدركوا مدى الحاجة إلى تأسيس منظمة دولية جديدة لتحل محل عصبة الأمم التي أثبتت فشلها، وميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل تقدمًا كبيرًا عن ميثاق العصبة في جميع من النواحي، فإن الامم المتحدة تعمل في ظل نفس العيوب عندما تحاول تنفيذ مهمة كبيرة لضمان السلام والأمن العالميين. وكما كان الحال مع عصبة الأمم، تأسست الامم المتحدة على مبدأين متشابهين هما سيادة الدول وعلى نظام تطوعي بامتياز للأمن الجماعي، وذلك يعني أن المنظمة ليست لديها ولا تمتلك الوسائل والصلاحيات التي تستطيع بها أن تفرض قرارتها، ومازال الامر متروكًا للدول الاعضاء لتقرر طبيعة التزاماتها تجاه الأمم المتحدة ومدى إمكانية احترام هذه الالتزامات من عدمه. نقاط الضعف هذه هي بكل بساطة نتيجة لا مفر منها للطبيعة الشبه فوضوية التي تتسم بها العلاقات الدولية، لا يوجد كيان عالمي ذو سيادة نظرًا لأن الدول تعتقد أن تأسيس حكومة عالمية بصلاحيات وسلطات نافذة وقادرة على فرض القوانين قد يضر بمصالحها الوطنية في بعض الاحيان.

ومن هنا، وفي حين أنه ميثاق الأمم المتحددة يعطي المنظمة العالمية صلاحيات أقوى من التي اعطاها ميثاق عصبة الامم، لكنها قد فشلت مرةً واخرى في مواجهة التهديدات الكبيرة للسلام والأمن.

ومع ذلك، عندما أقول أن الامم المتحدة قد فشلت، فإنني في الحقيقة أنتقد دولها الأعضاء وذلك لأن هذه الدول هي من تقرر (أو تفضل في اتخاذ القرار) في أي امر يجب أن تقوم به الامم المتحدة.

وبالتالي فإنه من الخطأ أن نحكم على الأمم المتحدة كممثل مستقل داخل النظام الدولي: لأنها في المقام الاول محفلٌ حكوميٌ دولي مختص فقط بالخلافات والمنازعات الدولية الأساسية بين الدول في كلٍ من مجلس الامن والجمعية العامة.

يُمثل ميثاق الأمم المتحدة الدستور الاساسي لهذه المنظمة العالمية والمصدر الرئيسي للقانون الدولي، حيث تُحدد أهداف الامم المتحدة في الواقع بطريقة واسعة النطاق: الحفاظ على السلام والأمن الدوليين عن طريق التسوية السلمية للمنازعات والأمن الجماعي؛ تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان العالمية. من المهم أن نضع في اعتبارنا أن الميثاق يفرض واجبات فضلاً عن الحقوق على الدول الأعضاء.

تحول غموض وصعوبة لغة الميثاق ومبادئه الاساسية لتصبح أحد نقاط القوة الخفية لمنظمة الامم المتحدة، حيث قدمها بمزيد من المرونة والقدرة على البقاء اكثر مما قدمه العهد لعصبة الامم. على سبيل المثال، أشار " هنسلي- F. (H. Hinsley(1963 "، و "لوارد- E. Luard(1979) " وآخرون أن قرار منح الدول الأعضاء بمجلس الأمن حق الاعتراض "الفيتو" قد حد من نطاق نفوذ وتأثير الامم المتحدة في الاحداث خلال الحرب الباردة. على الجانب الآخر، فإن هذه المادة التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة قد زادت من احتمالية انسحاب القوى العظمى من المنظمة، ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تفكك المنظمة وزوالها.

انبثقت المعاهدة متعددة الاطراف أو التي نعرفها باسم ميثاق الامم المتحدة، من النقاشات التي دارت في مؤتمري دومبارتون أوكس، وسان فرانسيسكو بنهاية الحرب العالمية الثانية. ونتج عنها 6 منظمات كبيرة تابعة للأمم المتحدة هي: مجلس الامن الذي يضم القوى العظمى كأعضاء دائمين والقوى الرئيسية المؤثرة في صناعة القرار للتعامل مع الازمات مثل التهديدات للسلام والأمن الدوليين؛ والجمعية العامة، اجتماع سنوي لمندوبي جميع الدول الاعضاء، وتتولى مسؤولية الإشراف على المنظمات الأخرى التي تعتبر جزءًا من عائلة الأمم المتحدة (على سبيل المثال، منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الغذاء والزراعة "الفاو"، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"؛ والامانة العامة للأمم المتحدة، ويترأسها الأمين العام للمنظم؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو محفل يضم جميع المنظمات المتخصصة الوظيفية التي تهتم بقضايا الرفاهية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومحكمة العدل الدولية؛

ومجلس الوصاية الذي تأسس للإشراف على الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المعروفة لدى الأمم المتحدة بانها أقاليم خاضعة للوصاية)

ومن المتفق عليه بين الطلاب الأكاديميين على نطاقٍ واسع في العلاقات الدولية والممارسين مثل الدبلوماسيين والمشرعين أن الأمم المتحدة، نظرًا لعوامل خارج سيطرتها، تمتلك سجلاً ضعيفًا لمحاولاتها للحفاظ على السلام والأمن، ولقد استمر هذا الوضع، على الرغم من نهاية الحرب الباردة. لقد قدمت اسهامًا متواضعًا لكنه مفيدًا من خلال نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بموجب تفويض من مجلس الأمن التابع لنفس المنظمة للمساعدة في تأسيس والحفاظ على اتفاقيات وقف إطلاق النار والهدن، ولدعم استخدام المساعي الدبلوماسية للتوصل لحل لإنهاء الصراع. لم يرد ذكر قوات حفظ السلام ضمن ميثاق الأمم المتحدة، لكنها خطوة مفيدة قامت بها الأمم المتحدة بطريقة ارتجالية، حيث ساعدت في العديد من الحالات في إنهاء الصراعات (على سبيل المثال، في قبرص، ويوغوسلافيا السابقة، والكونغو). خلال الـ 45 سنة الاولى من تأسيس الأمم المتحدة، وقف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي يتألف من 15 عضوًا (بما في ذلك خمسة أعضاء دائمين) مشلولاً أمام الانقسامات الأيدولوجية التي ظهرت إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا من ناحية، والاتحاد السوفيتي السابق من ناحية أخرى. جميع الدول الأعضاء الدائمة لديها حق الاعتراض "الفيتو"، وهذا سهل من الأمر على الاتحاد السوفيتي الذي كان تعرقل أي قرار معارض له من مجلس الأمن. لذا، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد تمتع من الناحية النظرية بسلطات وصلاحيات تنفيذية أقوى أكثر من مجلس العصبة القديم، فإن هذه

الصلاحيات والسلطات من الناحية العملية كانت عديمة الجدوى خلال فترة الحرب الباردة. وكانت المرة الوحيدة الذي كان مجلس الامن التابع للأمم المتحدة قادرًا على إصدار إذن بالتدخل العسكري بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، هي عندما قرر إرسال القوات إلى كوريا الجنوبية لردع والتصدي للغزو الكوري الشمالي، ولكن ذلك يعود ببساطة لغياب المندوب السوفيتي وكان أمرًا مشكوكٌ في شرعيته..

على الرغم من الانتكاسات العديدة العاصفة التي مرت بها الأمم المتحدة في محاولاتها لتنفيذ مهامها للحفاظ على السلام والأمن، فقد أعطى المراقبون نظام الامم المتحدة درجات عالية للغاية بناءً على الجهود الكبيرة المتميزة التي بذلتها الوكالات والمنظمات التابعة لها. في الحقيقة أن هؤلاء الذين يفضلون النهج "الوظيفي" في العلاقات الدولية يزعمون أنه يمكن تنفيذه وتطبيقه عن طريق التعاون في الأمور غير السياسية على وجه التحديد، مثل التنمية الاقتصادية وبناء القدرات في الدول الأقل تقدمًا، حيث بدأت هذه الدول في التحرك نحو إيجاد مجتمع دولي حقيقي قادر على تحقيق المصالح المشتركة للبشرية جمعاء.

لم يبد أن الوكيل الدائم خلال جلسات الإحاطة التي عقدها مع وزير الخارجية الجديد متحمسًا لهذا المنظور الوظيفي المثالي. لقد كان يرى أن من مصلحة المملكة المتحدة أن تشجع العمل المتميز الذي تقوم به بالمنظمات المتخصصة والمساعدة فيه، لكنه أوضح أنه لا يوجد أي دليل حتى وقتنا الحاضر يؤكد أن التعاون من هذا الشكل قد يجعل من التعاون في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن عملية أسهل.



التابع للأمم المتحدة: أنشئ مجلس الامن بموجب ميثاق الأمم المتحدة كهيئة دائمة تحافظ على السلام والأمن وتتكون من خمسة دول

أعضاء دائمين هي (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا) بالإضافة إلى عشرة دول أعضاء غير دائمين13. صورة لأحد اجتماعات مجلس الأمن.

هل يمكن إصلاح الأمم المتحدة؟

وكما لوحظ مؤخرًا، تأثير الذي أحدثته العداوة والشك الذي نتجا هن الحرب الباردة على عمل مجلس الأمن قد شل إلى حدٍ بعيد دوره في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وبنهاية الحرب الباردة، ظهرت نافذة جديدة أمام إصلاح الأمم المتحدة. قدمت الامم المتحدة دعمًا كبيرًا لعملية تحرير الكويت من الغزو العراقي، وأمل العديد من المراقبين أن يتم تأسيس نظام دولي جديد تؤدي خلاله الأمم المتحدة دورًا فعالاً وأكثر قوة..

للأسف أن هذه الفرصة قد ضاعت، فوجدت المنظمة نفسها إبان حقبة التسعينات تتحمل ما يفوق طاقتها نتيجة لتزايد الجهود والمسؤوليات الإنسانية وحفظ السلام بسبب العدد المتزايد للصراعات الداخلية

على عكس الصراعات بين الدول، على سبيل المثال، في السلفادور، وهايتي، ورواندا، وبوروندي، وموزمبيق، وأنجولا، وليبريا، والنزاع في الجمهوريات السوفيتية السابقة ويوغوسلافيا السابقة.

عانت الأمم المتحدة من انتكاسات قاسية في هذه الصراعات: اتخذت قوات الأمم المتحدة كرهائن في البوسنة؛ كما أجبرت الأمم المتحدة على الانسحاب من الصومال حيث تكبدت القوات الأمريكية العديد من الخسائر. وفي رواندا،

وبروندي، وأماكن أخرى، مثل دارفور حيث الحروب الطائفية الطاحنة، واجهت الأمم المتحدة أوضاعًا حرجة نتيجة لنقص القوات، ونقص الأموال، والمنازعات والخلافات بين الدول الأعضاء بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي بدورها أثرت بشدة على قدراته على التدخل لفعالية. في حين استمرت الاعمال التي قامت بها المنظمات المتخصصة حيث أحرزت نتائج رائعة حقًا، على الرغم من عدم كفاية التمويل الذي تتلقاه لتأدية المهام الحرجة التي تقوم بها.

عبر رئيس الوزراء البريطاني كأحد القادة السياسيين مؤخرًا عن التزامه القوى لإصلاح الأمم المتحدة. من الواضح أنه لا يرى أن تناقض بين وجهة النظر هذه واعتقاده بأنه من الصواب الانضمام على الولايات المتحدة في غزوها واحتلالها للعراق، على الرغم من فشلهما في الحصول على دعم واضح وصريح من الأمم المتحدة لمشروعهما العسكري في العراق، وثقته في أن هذه الحرب تقوم على أسبابٍ وجيهة وأن "الأخطاء" الوحيدة التي يجب عليه وعلى الرئيس الأمريكي بوش الاعتذار عنها هي تلك الأخطاء التي صاحبت تنفيذ السياسة في العراق.

وخلال كلمته التي ألقاها بجامعة جورج تاون عام 2006، تحدث توني بلير حول إمكانية توسيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ما ظهر على أنه تعاطفًا مع مطالب دول مثل الهند، والبرازيل، واليابان، وألمانيا، حول زيادة عدد مقاعد مجلس الأمن. كما أظهر دعمه لإلغاء حق الاعتراض "الفيتو" التي تتمتع به الدول الأعضاء الدائمة بمجلس الأمن. علاوةً على ذلك، بل والغريب بعض الشيء، انه أشار إلى أن الطريقة الوحيدة التي قد تُشجع الدول الأعضاء الدائمة على التنازل عن حق الفيتو التي تتمتع به سيكون من خلال قيام بريطانيا بالتنازل عن هذا الحق كخطوة أولى على هذا الطريق.

لكن عندما نفكر في احتمالية تخلي وتنازل الدول الأعضاء الأخرى، خاصةً الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، عن حق الفيتو، قد يبدو الأمر بنفس القدر من البساطة التي يمكن للمملكة المتحدة أن تتخلى عن هذا الحق، فتنازل المملكة المتحدة عن حق الفيتو قد يشكل في بعض الظروف خطوة غير مسؤولة نحو إضعاف قدرتها على التأثير.

كما طرح توني بلير خلال كلمته التي ألقاها في واشنطن (في السادس والعشرين من مايو 2006) رؤيته لتعزيز دور الامانة العامة للأمم المتحدة، وإصلاح البيروقراطية الضاربة في أعماق هذه المنظمة. لكن أي م هذه المقترحات المتمحورة حول التغيير الهيكلي في الامم المتحدة لم يكن جديدًا. لكن ما أعتبر طرحًا جديدًا من نوعه في كلمة توني بلير كان اقتراحه بتوطيد وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراء "وقائي" يمتلك بوضوح نزعة المحافظين الجدد. وقال أن الأزمة في دارفور برهنت أن على الامم المتحدة ان تكون " لاعبًا فاعلاً ومفوضًا على المستوى الدولي"، وعلى امتلاك صلاحيات على التدخل عسكريًا في الدولة غير الديمقراطية لنشر القيم الديمقراطية حول العالم. يجب على المرء فقط تدبر عدد الدول التي قد تشعر بأنها مهددة من "إصلاح" الأمم المتحدة لتنصاع لنموذج بلير وذلك لترى أنه من غير المرجح تنفيذ هذا الإصلاح الكبير في الأمم المتحدة. ليست فقط الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تشعر بانها مهددة نتيجة لهذه التغيرات، فالدول الكبيرة والمؤثرة أيضاً كالصين وروسيا قد تعارض هذا التوجه بشدة. ويتضح بشدة أن اختلاف تصوراتهم حول المصلحة الوطنية تتمثل في المعارضة لفرض العقوبات الدولية، خاصة

العقوبات العسكرية التي تم اللجوء إليها لإجبار إيران على التخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم. تمتلك كلٌ من بكين وموسكو رؤى مختلفة تماماً حول إصلاح "النظام العالمي" عن تلك التي يتبناها السيدين بوش وبلير. لقد كانت منظومة الامم المتحدة قادرة على التحمل طويلاً نظرًا لأنها تعلمت كيفية التعامل والسيطرة على هذه الاختلافات الجوهرية والتصرف كمنظمة عالمية تقف على الحياد. تتمثل الطريقة المؤكدة التي يمكن من خلال إضعاف وتقويض الأمم المتحدة، وقد تؤدي إلى زوالها بنهاية المطاف، في فرض قيود رقابية من جانب القوى العظمى الوحيدة في هذا العالم وحلفائها المقربين..

لقد أدت جهود فرض مجموعة واحدة من القيم أو أيدولوجية معينة، أو دين، أو نظام سياسي على العالم إلى عواقب مأساوية في جميع الحالات. فالأفضل وجود نظام أممي يعمل كمحفل فعال وكنظام يسمح بالتواصل الدبلوماسي العالمي أكثر من وجود امم متحدة قوية على حساب تحويل المنظمة العالمية إلى حكومة عالمية استبدادية او نظام شبه إمبراطوري، كما يجب على الأمم المتحدة، في عصر أسلحة الدمار الشامل، أن توجه كل جهودها لمنع اندلاع الحرب بدلاً من دفع العالم نحوها.

الاتحاد الأوروبي

يُعد مسمى "الاتحاد الاوروبي" مضللاً بالنظر إلى كونه تجمع للمنظمات والعمليات التي تعتبر كلها جزءًا من الجهود التي يبذلها بعض الاوروبيين لتحقيق التكامل الأوروبي والاقتصادي والسياسي.

لقد صدم الرفض الحاسم من جانب الفرنسيين في التاسع والعشرين من مايو 2005، والهولنديين في الاول من يونيه 2005، لدستور الاتحاد الاوروبي، الساسة والمسؤولين الاوروبيين الذي أرادوا المضي قدمًا نحو تحقيق تكامل أكثر. يجب أن تُصدق جميع الدول الأعضاء على أي معاهدة للاتحاد الاوروبي قبل أن تصبح نافذة وسارية المفعول. كما أن الامر الذي يقلق مناصري فكرة تحقيق تكامل أوروبي أكبر هو أن الدولتين اللائي رفضت شعوبهما مسودة الدستور كانت من ضمن الدول المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تم تأسيسها سنة 1957. علاوةً على ذلك، أعلنت ست دول اعضاء أخرى عن عدم نيتها الدعوة للاستفتاء حول هذه المسودة، وهذه الدول هي (بريطانيا، وإيرلندا، والدنمارك، والسويد، وجمهورية التشيك، وبولندا).

في ضوء الأزمة العميقة الحالية حول مستقبل مشروع التكامل الاوروبي، من المهم أن نُذكر أنفسنا بالظروف شديدة الخصوصية التي جذبت العديد من ومجموعات النخبة السياسية الاوروبية، ورجال الاعمال والمتخصصين لدعم هذه الفكرة منذ بدايتها. لقد عانت الدول الاوروبية من الدمار والفقر نتيجة للحربين العالمين التي خاضتهما القارة خلال 50 عامًا. لقد خشوا من انهم إذا ظلوا منقسمين، سوف يصابون بالضعف ومن الممكن أن يتعرضوا لتوسع الغزو الاوروبي.

كما اعتقدوا أيضاً أن التعافي الاوروبي سوف يكون أقوى وأسرع إذا استطاعوا أن يحرزوا تقدمًا نحو تحقيق تكاملاً اقتصاديًا أوروبيًا أكبر. تمثل الدافع السياسي الثاني القوي لتطوير التكامل الاقتصادي في الاعتقاد بأنك إذا ما كنت قادرًا على دمج قطاعات اقتصادية رئيسية معينة عبر الحدود الوطنية، فغنك سوف

تصبح قادرًا على تقليل احتمالية نشوب الحرب بين هذه الدول. يُعد تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 خطوة كبيرة نحو تحقيق التكامل الاوروبي. (تذكر الاوروبيون استغلال هتلر لمناجم الفحم والمنطقة الصناعية الرئيسية المعروفة بال "رور" خلال الفترة بين الحربين.

انبثقت فكرة الجماعة الاوروبية للفحم والصلب من خطة شومان عام 1950، وتم تأسيسها رسميًا بموجب معاهدة باريس عام (1951). لقد حققت هذه الجماعة نجاحًا مبهرًا أقنعت الأعضاء المؤسسين (فرنسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج) بأنه يجب عليها اتخاذ خطوات أكبر للأمام نحو تحقيق التكامل الاوروبي. رأي أنصار مدرسة النفعية في نجاح تحقيق التكامل في قطاعات صناعية معينة تأكيد على اعتقادهم بأن التكامل غير السياسي سوف يؤدي بنهاية المطاف إلى تسهيل عملية التكامل السياسي..

لقد دعم النجاح الذي حققته الجماعة الاوروبية للفحم والصلب مشروع تكامل القطاعات الصناعية الذي يدعمه انصار مدرسة المفعية.

شهد هذا الاتجاه تقدمًا كبيرًا من خلال تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الذرية الاوروبية (أوراتوم) بواسطة معاهدة روما سنة 1957. لقد بدا أن الدعم الكبير لنهج الذي طرحنه المدرسة النفعية كأكثر المسارات فعالية لتحقيق تكاملاً أكبر وأوسع، قد تم تقديمه من خلال الفشل الكامل للأنظمة من أجل تأسيس مجموعة سياسية ومجموعة أوروبية للدفاع. لكن تحقيق تكامل اقتصادي أكبر في عددٍ متزايدٍ للقطاعات الاقتصادية لم يؤد حتمًا إلى التكامل السياسي. لقد تأكد النجاح الاقتصادي لنموذج النفعية الخاص بالتكامل

الاوروبي في القطاعات الصناعية من خلال الجماعة الأوروبية للفحم والصلب. أمكن تحقيق اقتصاديات وفورات الحجم والوصول إلى استثمار أكبر وتعزيز للقدرة التنافسية قدمت المحرك الحقيقي لكل] من النمو الاقتصادي والجهود التكاملية الأوروبية، إلى جانب جميع الدول الاعضاء المؤسسة التي ازدهرت بشدة من دخولها إلى سوقٍ أوروبي أكبر

لقد كانت جاذبية الدخول إلى سوق الجماعة الأوروبية هي العامل الاساسي الذي جذب المملكة المتحدة للانضمام إلى هذه الجماعة إلى جانب الدنمارك وإيرلندا سنة 1973. انضمت اليونان سنة 1981، وتلتها أسبانيا والبرتغال عام 1986. عندما انتهت الحرب الباردة أصبح بإمكان هذه الدول التي انتهجت سياسة الحياد الصارم خلال الحرب الباردة (النمسا، والسويد، وفنلندا) الانضمام حيث حدث ذلك سنة 1995. ومرةً أخرى، كان الدافع الاساسي وراء تقدم كل دولة هو الجانب الاقتصادي..

أوضح انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة أنه لا توجد أي مكاسب عسكرية يمكن الحصول عليها من الاتحاد الاوروبي. على أيه حال، ضمنت الديمقراطيات المشاركة في الاتحاد الاوروبي أمنها خلال الحرب الباردة من خلال درع حلف شمال الأطلسي "الناتو"، ما أدى إلى توحيد الموارد العسكرية الضخمة للأمم المتحدة لتحقيق الامن الجماعي لمنطقة حلف شمال الأطلسي بأكملها.

وإنها لمفارقة غربية، أنه وعلى الرغم من أن دول شرق أوروبا قد تم قبول انضمامها للاتحاد الاوروبي خلال التوسعة الاخيرة ، إلا أنها قد انضمت في المقام الاول للاستفادة من، وتحقيق مكاسب اقتصادية من وراء عضويتها بهذا

الاتحاد- مثل الدخول إلى أكبر الأسواق في العالم، وحرية تنقل شعوبها، وبضائعها وخدماتها عبر الحدود الأوروبية، والحصول على المنح الإقليمية التنموية، وهكذا- لكن تظل بعض الحقائق السخيفة التي تضعف أمال تحقيق الانتعاش الاقتصادي الأوروبي

لقد اتسم النمو الاقتصادي بالبطء بطريقة مخيبة للآمال، فقد ارتفع معدل البطالة في الدول الأعضاء وظهر أنه من الصعب خفض هذه المستويات. انطبق هذا بدرجة كبيرة على الأعضاء المؤسسين أكثر من بعض الدول المنضمة حديثًا. بلغ النمو السنوي في فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا خلال عامي 2001 و 2005 0.9% فقط، بالمقارنة بنسبة 2.6% في نفس الفترة في أسبانيا وبريطانيا. يشير الخبراء الأوروبيون إلى الحاجة الماسة للاتحاد الاوروبي إلى تحرير الاسواق والخدمات. قبل كل شيء، إذا استطاع الاتحاد الاوروبي ان يستعيد النجاح الاقتصادي الذي شهده خلال السنوات الاولى لتأسيسه، فيجب على العمل بجد لمنع الدول الاعضاء من استخدام النوعية الاقتصادية القومية كذريعة لتفادي والتحايل على قواعد المنافسة الصارمة التي يفرضها الاتحاد الاوروبي. يُعد التصميم على دعم السوق الموحدة وتحسين وتعزيز حرية انتقال العمالة، والبضائع، والخدمات ورأس المال، أمرًا حيويًا وفعالاً لصحة الاتحاد الاوروبي على المدى الطويل. يدب أن تُقحم السوق الموحدة الاساس الضروري لهذا النوع من التعافي الاقتصادي الذي من شانه أن يساعد على استعادة شعبية الاتحاد الاوروبي وثقته والاحساس بقيمة وجوده.

ومع ذلك، ولكي نعيد الدرس المهم المستمد من النظرة العامة على الاتحاد الأوروبي، يجب علينا أن نحذر من وضع كل اللوم على المشاكل الحالية

الخاصة بالاتحاد الأوروبي والفقدان الواضح لشعور التوجه نحو المنظمات التابعة للاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي بعد كل شيء هو منظمة حكومية دولية، على الرغم من كونها منظمة غير عادية نظرًا لأنها بذلت وحققت الكثير في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي أكثر من أي منظمة إقليمية أخرى في العالم. ولأن الاتحاد الاوروبي كمنظمة حكومية دولية تعتمد على حكومات الدول الاعضاء وقيادتها السياسية عند اتخاذ القرارات الرئيسية الهامة للمنظمة ولتشكيل وتنفيذ سياستها. لقد مرت الديمقراطيات البرلمانية في كلٍ من إيطاليا وألمانيا بصعوبات وتحديات سياسية كبيرة في أعقاب الانتخابات العامة المحتدمة بشدة، وكان لهذا تأثيرا بلا شك على قدرة الحكومات الجديدة على التصرف بشكلٍ حاسم وسريع. جاءت النتيجة السلبية للاستفتاء على الدستور الاوروبي للشعبين الفرنسي والأوروبي بناءً على الانتقادات المتزايدة للاتحاد الاوروبي، والاحباط وخيبة الأمل لحكومتي باريس ولاهاي نظرًا لفشلهما الكبير في معالجة مشاكل نقص النمو وفرص العمل في دولهم.

وحتى الآن، وعلى الرغم من إمكانية توسيع نطاق وصف الاتحاد الاوروبي كجهة فاعلة مستقلة بشكلٍ كامل في العلاقات الدولية، فإن انجازاتها من خلال عملها كمنظمة حكومية دولية لصالح أوروبا قد تعرضت باستمرار للتقليل من شأنها. أحد المكاسب والمزايا التي حققها الاتحاد الاوربي للقارة الأوروبية هو تعزيز الاستقرار والديمقراطية داخل الدول المتقدمة بطلب الانضمام لعضوية هذا الاتحاد. ومن خلال الإصرار على امتلاك هذه الدول طالبة العضوية في الاتحاد الأوروبي لأنظمة سياسية ديمقراطية عملية تُعزز دولة القانون، وتحترم حقوق الانسان، وتُفعل اقتصاد السوق، وتلتزم بقواعد الاتحاد الأوروبي، قبل أن

يتم قبول عضويتها، فإن الاتحاد الأوروبي قد أصبح قوة ذات تأثير ايجابي هائل وكبير. ربما تعتبر النتيجة الكبيرة الخفية لعملية التوسع الهائلة في عضوية الاتحاد الأوروبي التأثير الابرز الذي تمتلكه هذه المنظمة الحكومية الدولية الطموحة على ال العلاقات الدولية- حيث انها جعلت من اوروبا منطقةً أكثر ديمقراطية.

إن الحديث حول رفض عضوية الدول المتقدمة بطلب الانضمام للاتحاد الأوروبي حتى وإن استوفت الشروط المطلوبة منها من قِبل الاتحاد الأوروبي قد يبدوا أمرًا غير مسؤول بدرجة كبيرة. سوف لقد أصبحت مخاوف بعض الدول الاعضاء حول العواقب الاقتصادية لتوسع عضوية الاتحاد الأوروبي بالاتحاد الأوروبي التي قد تضر بالاتحاد الأوروبي لا أساس لها. لقد حققت المفوضية الاوروبية في هذه القضية مؤخرًا وتوصلت إلى أن قبول عضوية دول جديدة من أوروبا الوسطة سنة 2004، قد أدت إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وخلصت فرص عمل جديدة ليس فقط في الدول الاعضاء الجيدة، ولكن أيضاً في الدول الأعضاء الحالية في الاتحاد الأوروبي. إننا نحتاج أيضاً إلى أن نضع في اعتبارنا النتائج والعواقب المحتملة لرفض قبول دول عضوة جديدة والتي استوفت جميع معايير القبول. حذر تقرير خاص نُشر مؤخرًا في مجلة "الإيكونيميست" من:

وافق محللون من غرب البلقان أنه في حال أغلقت بروكسل الباب أم قبول عضويات جديدة، فإن هذه الجول قد تنزلق بسهولة إلى النزعة القومية، وتجارة المخدرات، وتهريب البشر، والجريمة المنظمة، وحتى قد يؤدي هذا الامر إلى اندلاع الحرب- إلى جانب الكثير من العواقب الوخيمة التي قد تحدث

لأوروبا الغربية. وبالمثل، قد ترتد تركيا التي رُفضت من قِبل أوروبا إلى نزعتها الإسلامية المتشددة في مواجهة الجبهة الاوروبية.

شئت الدول لكي نختتم هذا التنازل الموجز لدور الاتحاد الاوروبي، سوف أركز على توجيهين رئيسين، سواء شاءت الدول الأعضاء المؤسسة أم أبت، على الأرجح سوف تُحدد الشكل المستقبلي لمشروع التكامل الأوروبي. .

حَصَلَ الاتحاد الأوربي الحالي على عضوية الجماعة الاقتصادية الأصلية لأربع مرات. و ليس هناك ما يشير إلى أن أعضاء أوربا الشرقية يلتزمون بما وراء الحدود الوطنية، على العكس من ذلك، فبعد معاناتهم لعقود من الاضطهاد الخانق في ظل الأنظمة الشيوعية التابعة للسوفيتية، أصبح لديهم عزيمة قوية للاستمتاع بوجود حكوماتهم الوطنية المستقلة.

و من المرجح أن يكتشف كل من سياسيو ما وراء الحدود الوطنية في البرلمان الأوربي، المفوضية الأوربية، و بعض من حكومة الاتحاد الأوربي أن الاتحاد الأوربي ذو قوة الـ 25 عضوا لا يمكن إجباره على هيكل ما وراء الحدود الوطنية. و سيظل الاتحاد الأوربي منتدى و هيكل في غاية الأهمية لتعاون إقليمي أوربي أوثق، و لكنه من المستبعد أن يصبح هو المعادل للولايات المتحدة الأوربية. فإذا حاول الاتحاد الأوربي إحياء مشروع الدستور الأوربي و إعطاء الحق للفرنسيين و الهولنديين في التصويت عليه مرة أخرى فمن المرجح أنه لن يعمل سوى على تكثيف المعارضة الشعبية ضد المشروع التكاملي. و لا يزال الأوربيون يعرفون دولة الأمة الخاصة بهم باعتبارها المحور الأساسي لولائهم. فالحكومات الوطنية و البرلمانات هي المؤسسات التي لا يزال يعتبرها الأوربيون بمثابة مراكز

القوة التي يحتاجونها للتأثير على القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة بجميع أنواعها. و قد قام البرلمان الأوربي بتقييد السلطات للغاية في هيكل الاتحاد الأوربي، و ربما يجد معظم مواطني الدول الأعضاء صعوبة في ذِكر عضو البرلمان الأوربي (MEP) الخاص بهم.

و تتمثل المشكلة الأساسية التي تواجه الاتحاد الأوربي في العجز الديمقراطي الذي يتجلى في الفجوة الكبيرة بين أعضاء النخبة الأوربية المؤيدة للاندماج العنصري و المواطن العادي في الدول الأعضاء. و يستاء العامة بشكل متزايد من حقيقة أنهم يمتلكون مثل هذه السلطة المحدودة للغاية للتأثير على قرارات الاتحاد الأوربي و عملية وضع السياسات. و يمكن العثور على مراكز السلطة الحقيقية في الاتحاد الأوربي في مجلس الوزراء المعين مباشرة من قبل الحكومات الوطنية و المفوضية الأوربية، البيروقراطية القوية للاتحاد الأوربي التي تقترح و تساعد على البت في المسائل المركزية للسياسة بالتشاور مع مجلس الوزراء. و من الصحيح أن المفوضية أيضاً ترفع تقاريرها إلى و تتشاور مع البرلمان الأوربي، و لكن على الرغم من أن البرلمان هو المؤسسة الوحيدة التابعة للاتحاد الأوربي و المُنتخبة مباشرة من قبل مواطني الاتحاد الأوربي، إلا أنه يتمتع بسلطات تشريعية محدودة جداً. و تكمن سلطته الأكثر أهمية في حقه في الموافقة على أو رفض ميزانية الاتحاد الأوربي. و لا يزال الاتحاد الأوربي منظمة حكومية دولية IGO ذات غرفة استشارية منتخبة، و ليس دولة عظمى ديمقراطية في شكلها الأولىّ.

و بالنظر إلى الولاءات الوطنية القوية للقادة، المُشرعين، و الناخبين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي و تصوراتهم المتضاربة غالباً لمصلحتهم الوطنية،

فليس من المدهش بطء السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي (CFSP) في التطوير و إعراب السياسيين الأوربيين كثيرا عن إحباطهم حيال عجز حكومات الاتحاد الأوربي في الاتفاق على كيفية الاستجابة للأزمات الكبرى. على سبيل المثال، فقد قام وزير الخارجية البلجيكي، "مارك إسكين"، نافدا الصبر حيال عدم استجابة الاتحاد الأوربي أثناء حرب الخليج الفارسي عام 1991، بوصف أوربا بـ "العملاق الاقتصادي، القزم السياسي و الدودة العسكرية". و تُظهر تعليقاته فشل أساسي في فهم طبيعة مشروع الاتحاد الأوربي. فليس الاتحاد الأوربي فاعلا مستقلا حقا في الشئون الدولية. و تعكس علاقاته الخارجية بالضرورة حقيقة أن الدول الأعضاء فيه ليست على استعداد للتخلي عن سيطرتها السيادية على سياستها الخارجية.

و علاوة على ذلك، و كما أشرت من قبل، فلم تشعر دول الاتحاد الأوربي أبدا بالحاجة إلى تحويل المنظمة إلى تحالف عسكري قوي. فلديهم الناتو بالفعل للقيام بهذه المهمة. و مع ذلك، فيعد خطئا فادحا أن نرفض الاتحاد الأوربي كـ "قزم سياسي": فتعني التسمية من هذا النوع المهين أن الاتحاد الأوربي يشبه الدولة ذات السيادة. و في واقع الأمر فهو آلية ذات قيمة محتملة للتواصل و التعاون متعدد الأطراف على أساس يومي. فعندما تتفق حكومات الاتحاد الأوربي على موقف مشترك بشأن أحد قضايا السياسة الخارجية الرئيسية، كما فعلوا، على سبيل المثال، بشأن كيفية الرد على تخصيب إيران الناجح لليورانيوم، فإن ذلك يمد قادة الاتحاد الأوربي السياسيين بنفوذ دبلوماسي إضافي كبير. و لم يفتنا ملاحظة الدول الأخرى بأن الاتحاد الأوربي هو عملاق اقتصادي. فهو السوق الاستهلاكي الوحيد الأكبر و الأغنى في العالم و، كنتيجة

جزئيا لتوسع الاتحاد الأوربي الضخم، فإن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي و مجموع السكان هم أكبر بكثير من تلك الخاصة بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. و بطبيعة الحال كذلك أن قدرة الاتحاد الأوربي للتأثير على العلاقات الدولية سوف تتأثر بشكل حاسم من خلال الإرادة السياسية لحكومات الدول الأعضاء و كذلك من خلال قوة إقناع القيادة السياسية و كبار مسئولي الاتحاد الأوربي.

و تعد صفات الحنكة في السياسة و التي تُحدث فرقا كبيرا في مصير الدول هي أمر ضروري بشكل مماثل لعمل المنظمة الحكومية الدولية IGO إذا كانت ستحقق أي تأثير حقيقي على العلاقات و الأحداث الدولية.

و هناك عامل آخر يمكن أن يكون له تأثير كبير على فرص الاتحاد الأوربي في ممارسة نفوذ حقيقي و هو ضغط الأحداث و التحولات في توازن القوى العالمي.

و يتمتع الاتحاد الأوربي بفرصة سانحة خاصة لممارسة النفوذ الدبلوماسي من أجل الدول الأعضاء فيه مع حكومة الولايات المتحدة التي يتم مواجهتها بشكل متزايد من خلال ارتفاع التكاليف و المخاطر المترتبة على السياسات أحادية الجانب. و في خضم الفترة الثانية لحكم الرئيس "جورج دبليو بوش"، بعد سنوات من الحرب في العراق و مع المشكلة الشائكة بصفة خاصة للبرنامج النووي الإيراني لدرجة يصعب تناولها، فقد كان واضحا في منتصف مايو من عام 2006 أن الولايات المتحدة كانت مستعدة للانتظار لرؤية نتائج الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف، و التي يقودها "خافيير سولانا"، المنسق الأعلى للسياسية الخارجية في الاتحاد الأوربي، لإيجاد حل سلمي للأزمة. فما أسماه الاتحاد الأوربي بالتضامن و الذي يمكن أن يُطبق في مثل هذه الأزمات هو ما

أطلق عليه بروفيسور "جوزيف ناي" في جامعة هارفارد "قوة الإقناع"، و هي المصادر المدنية للنفوذ و الإقناع السلمي مثل القوى الاقتصادية، التطور الدبلوماسي، و السمعة الطيبة للعدالة و الموضوعية. و قبل كل شيء، و في الوقت الذي تقوم فيه سياسات و إجراءات القوة العظمى الوحيدة المتبقية بإثارة العداء للولايات المتحدة على نطاق واسع، فقد تكون ميزة كبيرة لاتخاذ المبادرات الدبلوماسية و التي تعتبر مستقلة بشكل واضح عن تلك المبادرات الخاصة بالولايات المتحدة، على الرغم من أنها سوف تلزم استعداد الولايات المتحدة لقبول النتائج إذا كانت ستعمل بشكل جيد.

و لتلخيص استنتاجاتي على أدوار الأمم المتحدة و الاتحاد الأوربي: (1) أنه سيكون من الخطأ أن نفترض أن هذه المنظمات الحكومية الدولية IGOs هي جهات فاعلة مستقلة في العلاقات الدولية؛ (2) و مع ذلك، فنيابة عن الدول الأعضاء فيها، فيمكنها في بعض الأحيان ممارسة نفوذ كبير.

بعض المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في عام 1967، بعد إعلان بانكوك من قبل تايلاند، سنغافورة، إندونيسيا، الفلبين، و ماليزيا. و انضمت بروناي لدول جنوب شرق آسيا في عام 1984 و انضمت فيتنام في عام 1995. و تهدف دول جنوب شرق آسيا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي الإقليمي. و قد أظهرت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا إمكانات كبيرة للنمو الاقتصادي السريع.

و عادة ما تعتبر سنغافورة واحدة من اقتصادات "النمور" الآسيوية، مما يوضح منافع الليبرالية الاقتصادية، في حين أنه كان يُنظر إلى ماليزيا، تايلاند، و إندونيسيا باعتبارها اقتصادات ناشئة "للنمور" الآسيوية. و كان السبب وراء استبعاد الصين و اليابان هو الرغبة في ضمان أن اقتصادات دول جنوب شرق آسيا لم يتم السيطرة عليها من قبل الاقتصادات الكبرى في شرق آسيا. و ترى دول جنوب شرق آسيا دورها باعتباره ثقلا موازنا لهذه القوى الكبرى و للولايات المتحدة.

و لدول جنوب شرق آسيا أمانة عامة، و قد حققت تقدما في التعاون الإقليمي، و خاصة في المجال الاقتصادي. و لم تحقق أي تقدم ملحوظ في المسائل العسكرية و الأمنية الإقليمية. و قد قادت دول جنوب شرق آسيا مبادرة المنتدى الإقليمي لمجموعة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) و التي تنطوي على التعاون مع الاتحاد الأوربي و دول مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (APEC). و على الرغم من أن اقتصادات إندونيسيا و تايلاند قد تأثرت بشدة من جراء كارثة تسونامي في عام 2004، و تستمر مجموعة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في إظهار ديناميكية اقتصادية كبيرة، كما أنها تمتلك نطاقا للتوسيع بضم دول أخرى في جنوب شرق آسيا.

و هناك منظمات حكومية دولية إقليمية أخرى تجدر الإشارة إليها و هي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (CAEU)، و الذي تأسس في عام 1964 لتعزيز التكامل الاقتصادي بين اثني عشرة دولة عربية؛ الجماعة الكاريبية و السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي (CARICOM)، و التي تهدف إلى تطوير التكامل و تعزيز التنمية الاقتصادية بين بلدان منطقة البحر الكاريبي؛ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، و التي تأسست في عام 1975 لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين سبعة عشرة من الدول الأعضاء؛ رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، و التي تأسست في عام 1985 لتعزيز التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي بين دول جنوب آسيا؛ و الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)، و التي تأسست في عام 1992 لتعزيز التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي بين دول أفريقيا الجنوبية.

و لم تقترب أيا من المنظمات الحكومية الدولية المذكورة أعلاه من التقدم في التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقدر الذي حققه الاتحاد الأوربي. و مع ذلك، فلديها جميعا الإمكانات للعمل كآليات مفيدة لتعزيز التنمية الاقتصادية في مناطقها المعنية. و كما هو الحال مع الاتحاد الأوربي و غيرها من المنظمات الحكومية الدولية فإن الكثير سيعتمد على نوعية القيادة السياسية و الإرادة السياسية للدول الأعضاء فيها.

الكومنولث

هناك مثال نهائي للمنظمة الحكومية الدولية و التي سوف أستعرضها بإيجاز و هي المنظمة الأكثر غرابة بين جميع المنظمات. فهي ليست منظمة حكومية دولية إقليمية. فالكومنولث هو منظمة طوعية من 53 دولة، و ما لا يقل عن

25 في المائة من الدول هم أطراف في النظام الدولي. و كانت معظمها، و ليس جميعها، سابقا تحت حكم الإمبراطورية البريطانية. فهي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية في العالم و تشمل دول من كل منطقة من مناطق العالم باستثناء منطقة الشرق الأوسط. و تكون الملكة هي رئيس الكومنولث، على الرغم من أن المنظمة تضم جمهوريات، مثل الهند، فضلا عن البلدان التي لا زالت تعترف بالملكة كحاكما لها. و تُعقد مؤتمرات لرؤساء الحكومات في الكومنولث مرة كل سنتين، و يتم التوصل إلى جميع القرارات من خلال توافق الآراء. و يجب أن تكون قرارات الاعتراف بدول الأعضاء الجديدة بالإجماع. و من الواضح أن الكومنولث ليس كتلة للقوى. فهو يرتبط بشكل كبير بالقيم المشتركة و بالرغبة في الحفاظ على هذا الرابط الطوعي ببريطانيا و بدول الكومنولث الأخرى. و بالإضافة إلى ذلك، يوفر الكومنولث قناة للحصول على مصادر إضافية للمساعدة الفنية، التدريب و التعليم. و بما أنني حظيت بالعمل كمستشار في أحد مشاريع التعليم الرئيسية للكومنولث، فإني أُعرب عن إعجابي الشديد بقيمة الخطة المعنية و الاحتمالات الجديدة التي تفتحها للشباب لتغيير حياتهم من خلال الحصول على كل من المعرفة الجديدة و الفهم الأكبر للثقافات المختلفة تماماً و المشكلات السياسية، الاجتماعية، و الاقتصادية. و يتعلق الكومنولث في المقام الأول بسلطة الشعب و اكتشاف القيم المشتركة، فضلا عن "بناء القدرات" بالمعنى الأوسع.

الوحدة الثانية

المشاكل و التحديات

لقد ركزت في الفصول السابقة على إمداد القارئ بدليل للجهات الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية، أدوارها، و تأثيرها النسبي. و حان الوقت الآن لتحويل انتباهنا تجاه بعض المشاكل الرئيسية و التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بأكمله أو أجزاء كبيرة منه. و يجب أن أضيف أنني أقوم باستثناء الكوارث الوطنية التي لا تنجم عن الأفعال البشرية، مثل الزلازل، الثورات البركانية، و التسونامي المدمر في ديسمبر من عام 2004 و الذي أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو 150,000 شخص. و صحيح أنه في حالة تسونامي في المحيط الهندي كان من الممكن تفادي أعداد كبيرة جداً من الوفيات إذا كان هناك نظام متطور للإنذار من تسونامي من النوع الذي يغطي المحيط الهادئ. و صحيح أيضاً أنه كان من الممكن القيام بالكثير لتحسين سرعة و تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية في مثل هذه الكوارث الطبيعية. و مع ذلك، تنجم جميع المشاكل و التحديات التي سوف أتطرق لها بإيجاز، سواء كانت عن طريق الصدفة أو بصورة مقصودة، عن النشاط البشري، و بسبب ذلك، فمن الممكن بتغيير بعض جوانب السلوك البشري على الأقل من الناحية النظرية أن ننجح في الحد من أو على الأقل في تخفيف المشكلة بشكل كبير.

لقد اخترت التركيز على القضايا العالمية ليس لأنه يمكنني تقديم أية حلول سهلة و لكن لأنه حتى اللمحة الموجزة تُظهر التعقيد الهائل للتحديات و الصعوبات التي تواجه واضعي السياسات في جهودهم الرامية للتصدي لها. و علاوة على

ذلك، فينبغي أن نتذكر أن قادتنا السياسيين يواجهون بعض أو كل هذه المشاكل في وقت واحد. و نظرا لمحدودية الموارد، فكيف لنا أن نبت في المشاكل التي تتطلب الأولوية القصوى؟ فربما دون إدراكها بشكل كامل، فغالباً ما يضطر قادتنا السياسيون مرة أخرى إلى تشغيل نوع من سياسة الفرز التي تستند كليا على أساس النفعية. فهل ينبغي اتخاذ القرارات بشأن الأولويات على أساس بعض المبادئ الأخلاقية؟ و إذا كان الأمر كذلك، فمَن عليه اتخاذ القرار النهائي؟ أي المبادئ الأخلاقية التي يجب استخدامها، و بأي سلطة؟ و أمام مَن، إذا كان هناك أي شخص، يخضع متخذي القرارات للمساءلة؟ فسوف يكون من الحماقة أن نستخف بالصعوبات التي تنشأ أمام جميع هؤلاء المتورطين في ضغوط العالم الحقيقي الخاصة بوضع السياسات، اتخاذ القرارات، و إدارة الأزمات.

و نظر لصعوبة المشاكل التي سوف أتطرق إليها، فسوف يلزمها أخصائيين أكاديميين لتجنب القضايا المعيارية و قضايا السياسة العامة الصارمة المعنية. و لقد تم تشجيعي إلى حد كبير لأكتشف أن طلاب الجامعة الذين كان لي شرف التدريس لهم يرون أن القضايا المعيارية و قضايا السياسة العامة هي الجوانب الأكثر استيعابا و الأكثر تطلبا من الناحية الفكرية لموضوعنا.

و لا ينبغي أن يكون القارئ مندهشا عندما يكتشف أنه سوف يكون هناك استعراض موجز لإجراء البحث عن حلول في مناقشة كل من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي.

تهديد الأمن البيئي من ظاهرة الاحترار العالمي

عندما تصل حرارة الشمس إلى الأرض يعمل خليط من الغازات المحيطة بكوكبنا بمثابة مصفاة. و تشبه هذه الطبقة من الغازات في عملها إلى حد بعيد عمل الزجاج في الدفيئة، و النتيجة أنها تمنع الكثير من الحرارة من المرور و الكثير من الحرارة أن تخرج. و قد خلص علماء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) – منظمة حكومية دولية أخرى – إلى أن الزيادة في "غازات الدفيئة" تؤدي إلى الكثير من الحرارة تقع بالقرب من سطح الأرض. و قد أطلقوا على هذه الظاهرة "ظاهرة الاحترار العالمي".

و يتفق الغالبية العظمى من العلماء المشاركين في دراسة المناخ في العالم على استنتاج IPCC بأن الاحترار العالمي يحدث، و أن أهم الغازات التي تقوم بتكثيف "الاحتباس الحراري" هو ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، و أن القضية الرئيسية للاحترار العالمي هي الزيادة الهائلة في انبعاث الكربون و الذي نجم عن النشاط البشري مثل حرق الوقود الأحفوري عن طريق الصناعات الثقيلة، انبعاثات الطائرات و السيارات، محطات توليد الطاقة، و أنظمة التدفئة المنزلية.

و كانت البلدان المسئولة عن معظم هذه الانبعاثات الكربونية في الماضي هي التي شهدت الثورة الصناعية في أواخر القرن 18 و 19 و التي كانت تساهم على نطاق واسع في تراكم غازات الدفيئات منذ ذلك الحين. و مع ذلك، نشهد اليوم الإنتاج السريع جداً للبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تعتمد الصين، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من بليون و ربع نسمة، على الفحم في 75 في المائة من مصادر طاقتها. و تنزلق الهند أيضاً، بعدد سكانها الذي يبلغ أكثر من بليون نسمة، إلى طريق مماثل من التوسع الصناعي السريع، و الذي ينطوي حتما على حرق كميات ضخمة من الوقود الأحفوري. و لكن، كيف يمكن للبلدان المتقدمة أن

تتوقع قيام بلدان مثل الصين و الهند بوضع فرامل على النمو الاقتصادي التي هي بحاجة ماسة إليه لدعم سكانها ذوي الأعداد الضخمة المتنامية بشكل سريع؟

و لعله من الصعب على دول الغرب الصناعية القديمة أن تطلب من بلدان مثل الصين و الهند الحد من انبعاث غازات الدفيئة عندما تكون الدولة ذات أغنى و أكبر اقتصاد في العالم، و هي الولايات المتحدة، مسئولة عن حوالي 50 في المائة من الانبعاث الكربوني في العالم و عندما رفضت إدارة "بوش" الالتزامات الواردة في "بروتوكول كيوتو" (1997)، عندما وافق القادة السياسيين على خفض متوسط انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO2 بنسبة 5.2 في المائة من مستويات عام 1990 بحلول عام 2010. و قد وافقت الدول الأوربية على خفض انبعاثها بنسبة 8 في المائة، في حين وافق الرئيس "كلينتون" أن تقوم الولايات المتحدة بتخفيض الانبعاث بنسبة 7 في المائة. و كان الرئيس "كلينتون" على قناعة بشكل واضح بأن غازات الدفيئة هي المسئولة عن الاحترار العالمي. و لم يكن الرئيس "بوش" و مستشاريه، على الأقل في إدارتهم الأولى، على قناعة بأن علماء المناخ كانوا على حق بشأن الاحترار العالمي. فقد كان هناك اعتقاد بين بعض الجمهوريين اليمينيين أن مقترحات "كيوتو" لخفض الانبعاث الكربوني كانت نتيجة لمؤامرة من قبل دعاة حماية البيئة للإضرار بالاقتصاد الأمريكي. فقد كان هناك ادعاءات خطيرة من قبل علماء المناخ الأمريكيين أن الحكومة قامت بتحرير، تأخير، و في بعض الحالات منع التقارير التي كان من شأنها تنبيه الشعب الأمريكي بحقيقة ظاهرة الاحترار العالمي، و لكنها لم تناسب الأجندة السياسة و الانتخابية لإدارة "بوش".

و لم تتوافق محاولة إنكار حدوث ظاهرة الاحترار العالمي بشكل غريب مع الاحترام الأمريكي الأكثر تقليدية للعلم و التكنولوجيا. فقد كان هناك استثمار هائل محل البحث في تغير المناخ، و خاصة في المعاهد و الجامعات الأمريكية. و يمتلك علماء المناخ الحق في الوصول إلى الأقمار الصناعية و التي تمدهم بقدر هائل من البيانات التي لم تكن متاحة من قبل، على سبيل المثال، عن التغيرات في الغلاف الجوي العلوي. و يتمتعون أيضاً بفوائد النمذجة الحاسوبية المتطورة.

و لكن يبدو أن بعض التعليقات المعادية و الرافضة للأفراد ذوي النفوذ في النخب السياسية و نخب رجال الأعمال الأمريكيين تفيد ضمنا بأن علماء المناخ كانوا يعتمدون على استخدام التنجيم أو قطع من الأعشاب البحرية لمحاولة التنبؤ بتغير المناخ. و نضطر هنا لاستنتاج أن الأسباب الحقيقية لمحاولات التسفيه من بحوث الاحترار العالمي تتصل أكثر بالمخاوف من صناعة الطاقة ، و خصوصا شركات النفط الكبرى، و التي قد تتضرر مصالحها التجارية إذا قررت حكومة الولايات المتحدة دعم تطبيق الضوابط الصارمة على انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO_2.

و من المعروف أن العلماء كان لديهم البيانات التي تثبت أن الاحترار العالمي كان حقيقة واقعة منذ أكثر من عقد. و قد اكتشفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC في منتصف التسعينات ارتفاع درجات الحرارة بشكل أسرع مما كانت عليه في أي فترة في الـ 10,000 سنة السابقة، و وجدوا أن درجات الحرارة في القطب الشمالي كانت ترتفع بثلاثة إلى خمسة أضعاف بشكل أسرع مما هي عليه في أي جزء آخر من العالم. و قد توقع العلماء أنه في غضون 50

عاما سوف يختفي الغطاء الجليدي للقطب الشمالي تماماً في فصل الصيف. و في القطب الجنوبي، وجد العلماء أن جرف لارسن B الجليدي يذوب و يتفكك. و يعد ذلك أحد الأدلة الهامة بشأن الاحترار العالمي و آثاره. و يخبرنا العلماء أنه منذ الحرب العالمية الثانية ارتفعت درجات الحرارة في القطب الجنوبي بنسبة 2.5 في المائة. و تتقلص الأنهار الجليدية في سلاسل الجبال الرئيسية في جميع أنحاء العالم. و وفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC فقد ارتفعت مستويات البحار بنسبة 15 سم في القرن الماضي. و تحذر الهيئة من إمكانية حدوث زيادة إضافية بنسبة 18 سم بحلول عام 2030، و التي يمكن أن تهدد الملايين الذين يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة مثل طوكيو، لندن، و نيويورك، فضلا عن الناس الذين يعيشون في أماكن مثل بنغلاديش، جزر المالديف، و جزر جنوب المحيط الهادئ التي تقع بالكاد فوق مستوى سطح البحر.

البحث عن حلول

كان أول جهد كبير حقيقي لحشد التعاون الدولي للمساعدة في مكافحة ظاهرة الاحترار العالمي التي يسببها الإنسان هي اتفاقية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية و الذي عُقد في ري ودي جانيرو عام (1992). و كانت النتيجة، مع ذلك، متواضعة جداً: وقعت 160 دولة على الاتفاقية لتعزيز كفاءة الطاقة. و كان مؤتمر "كيوتو" (1997) أكثر طموحا بكثير لأنه حاول الحصول على اتفاقية بشأن أهداف التقليل من غازات الدفيئات. و للأسف قامت الولايات المتحدة بالانسحاب تماماً و فشلت العديد من البلدان في إنفاذ الاتفاقية من خلال

قوانينها الوطنية. و يعد الأمر الآن على أية حال أكاديمي محض لأنه إذا قامت جميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، بوضع "بروتوكول كيوتو" موضع التنفيذ فإن هذا من شأنه أن يصنع اختلافا بسيطا في كمية انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO_2. و مع ذلك، فقد احتوى "بروتوكول كيوتو" ميزة مبتكرة جداً. فقد مكّن البلدان الأغنى بشراء بدلات ثاني أكسيد الكربون CO_2 لبلدان أخرى عن طريق نظام التصاريح القابلة للتداول. و قد يجعل هذا من الممكن لأولئك الذين يعانون من مستويات عالية جداً من الانبعاث أن يتلافوا ضرورة إجراء أي تخفيضات في انبعاث الغاز.

و عندما يفكر المرء في الآثار الكارثية المحتملة لتغير المناخ على كوكب الأرض بأكمله فمن المخيب للآمال للغاية عدم وجود سوى تقدما ضئيلا للغاية نحو خلق نظام دولي لتنظيم انبعاث الكربون. و كان غياب القيادة التي أبدتها القوة العظمى الوحيدة في العالم أمر كارثي: و لا يسعنا إلا أن نأمل أن يعني التأرجح في الاستخدام الأكبر للتعددية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة أن حكومة الولايات المتحدة ستحاول إعطاء دفعة حقيقية للحصول على نظام الأمن البيئي قيد التشغيل. و بعد الأضرار الرهيبة الناتجة عن إعصار كاترينا على "نيو أورليانز" و المناطق المحيطة يجب أن يدرك البيت الأبيض مخاطر إهمال مشكلة المناخ.

و مع ذلك، حتى إذا تم حظر التقدم في النظام الدولي الفعال بشكل مؤقت، فهناك تدابير أخرى يمكن أن تجريها الحكومات الوطنية:

- يمكن للحكومات أن تعمل على تنظيم قطع الأشجار، و زراعة المزيد من الأشجار. (فالأشجار هي وسيلة هامة لامتصاص ثاني أكسيد الكربون CO_2).
- يمكن للبلدان الأغنى تمويل اكتساب الخبرات الكافية، التكنولوجيا، و التدريب من جانب البلدان النامية.
- يمكننا توفير موارد الطاقة الشحيحة عن طريق تحقيق المزيد من الكفاءة في بيوتنا، أماكن العمل، و المركبات.

يمكن للسلطات المحلية و أصحاب المنازل و الشركات تقديم مساهمة كبيرة بشكل جماعي عن طريق التحول من استخدام الوقود الأحفوري إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة و يجب إعطائهم حوافز للقيام بذلك، مثل حصولهم على مبالغ التكاليف الأولية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة و تركيبها.

يعد الطيران المدني هو الوسيلة الأسرع نموا و الأكثر تلويثا في وسائل النقل. و من المتوقع نمو السفر الجوي بنسبة 50 في المائة في السنوات العشر القادمة. و هناك حاجة إلى تدابير للحد من عدد الرحلات و تحسين كفاءة الوقود في محركات الطائرات.

و للتنظيم المركزي لضبط أعداد / وجهات الرحلات الجوية فائدة جانبية و هي الحد من الضغط على المطار و مرافق مراقبة الحركة الجوية. و قد تبدو الاقتراحات المذكورة أعلاه بالأحرى منطقا سليما واضحا، و لكن على الرغم من أنها تفتقر إلى بريق الدبلوماسية الخاصة بالاتفاقات الدولية، فبالمشاركة يمكن أن يكون لها تأثير كبير في زيادة الأمن البيئي.

الأسلحة النووية

يضع أي مرجع جيد تم كتابته عن العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين تحدي الأسلحة النووية، انتشارها السريع، و الأخطار التي تكمن في استخدامها المحتمل على رأس قائمة المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. و اليوم، في عصر الكوارث البيئية، قد تبدو المخاوف بشأن تأثيرات الاحترار العالمي، و الإرهاب الدولي، قاتمة لبعض القراء دون داع لإدراجها باعتبارها مشكلة مستمرة بالنسبة للمجتمع الدولي. و مع ذلك، فقد أكدت منذ البداية على أنني تمنيت تقديم مرجعا عن العالم الحقيقي للعلاقات الدولية، و ليس العالم كما نفضله أن يكون.

و تتمثل الحقيقة القاسية في أنه، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة و الجهود الرامية إلى وضع نظام فعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و الذي سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في وقت لاحق، إلا أننا نعيش في عالم لا تزال تمتلك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية الآلاف من القذائف النووية فيما بينها. و علاوة على ذلك، و وفقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هناك ما لا يقل عن 40 دولة إضافية تمتلك برامج تطوير للأسلحة النووية المدنية جاهزة في غضون أشهر. و من بين الدول التي تمكنت من وضع برنامج تطوير للأسلحة النووية هي كوريا الشمالية، و التي ذُكرت كأحد الدول التي توصف بـ "محور الشر" من قبل الرئيس "جورج دبليو بوش". و علاوة على ذلك، فبالرغم من نفي الحكومة الإيرانية، إلا أنه هناك اعتقاد سائد بأن نظام طهران سيتابع نجاحه في تخصيب اليورانيوم من خلال تطوير الأسلحة النووية.

لماذا تسبب الأسلحة النووية مثل هذا القلق؟ لا تعد الأسلحة النووية مجرد بدائل أكبر للقنابل التقليدية. فصحيح أن الطريقة التي يتم بها وصف الأسلحة النووية (أي، ما يعادل "الكيلو طن" أو الميجا طن) هي قياس لكمية مادة TNT و التي يتطلبها السلاح التقليدي للاقتراب من قوة الانفجار الخاصة بالسلاح النووي، و لكن لا يعكس ذلك عن بُعد الطبيعة المروعة بالفعل لتأثيرات الأسلحة النووية. فالأدلة التي نملكها على تأثير القنابل النووية التي أُلقيت على المدن تنبع من هجمات القنابل الذرية على المدن اليابانية هيروشيما و ناجازاكي في يومي 6 و 9 من أغسطس على التوالي من عام 1945. و من المهم أن نلاحظ أن هذه القنابل الذرية كانت صغيرة جداً مقارنة بالأسلحة النووية الحديثة التي تقدر بالميجا طن. و يقوم "بروس روث" في عمله القوي "لا وقت للقتل" بلفت الانتباه إلى الملاحظة البليغة لـ "كارل ساجان": "تستخدم القذائف النووية الحرارية الحديثة شيء ما مثل قنبلة هيروشيما كزناد – "ثقاب" لإضاءة عمل الالتحام".



14. هيروشيما بعد أن أسقط الحلفاء قنبلة ذرية على المدينة (6 أغسطس عام 1945). و بعد ثلاثة أيام تم إسقاط قنبلة ذرية على ناجازاكي. تم تقريبا تدمير كلتا المدينتين بالكامل و تم قتل أكثر من 200,000 نسمة من سكانها.

و قد كان لقصف هيروشيما أيضاً آثار جلبت إلى الواقع الرؤى المروعة لجهنم و التي تم تصويرها من قبل الرسام "هيرونيموس بوش". فقد قتل الانفجارين ما يقدر بنحو 200,000 شخص. فقد قتلت قنبلة هيروشيما 50 في المائة من السكان في مساحة ثلاثة أميال مربعة حول مركز التفجير. و كانت معاناة أولئك الذين نجوا في الساعات أو الأيام القليلة الأولى من الهجوم مروعة بالفعل.

فقد تم العثور على العديد من الناجين بقطع من جلودهم تتدلى منهم، بحيث يمكن رؤية عظامهم تحتها. و توفي العديد منهم من الحروق الرهيبة التي سببتها القذائف. فقد كانت الحرارة الصادرة من القذائف شديدة للغاية لدرجة أن الناس في المنطقة المجاورة مباشرة لمركز التفجير كانوا يتبخرون حرفيا. فأولئك الذين نجوا من الانفجار الأول و لكنهم عانوا من التعرض للإشعاع الشديد قد شهدوا موتا بطيئا مؤلما. و يصف "بروس روث" الآثار برصانة و واقعية في عمله "لا وقت للقتل".

و حسب مقدار التعرض للإشعاع، فقد أصيب الناجون من الانفجار الأول بتقرحات الفم و بقع أرجوانية على جلودهم من تسرب الدم من خلاياهم. فقد عانوا من الغثيان و الإسهال و فقر الدم و النزيف الداخلي و كذلك النزيف من اللثة و من فتحات الجسد. و كان شعرهم يسقط في كتل. فقد عمل فقدان خلايا الدم البيضاء و الأجسام المضادة على خفض مقاومتهم للعدوى.

واصفاً مصير الناجين على المدى الطويل، يلاحظ "روث":

أي شخص كان يبقى على قيد الحياة إما كان يموت بشكل مؤلم خلال الأسابيع القليلة التالية أو قبل ذلك من التلف الوراثي الذي يؤدي إلى السرطان و سرطان الدم. و قد تحمل الكثير ما تبقى من حياتهم بتشوهات بشعة.

و اتفق معظم مؤرخي الحرب العالمية الثانية على أن قرار إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما كان بدافع رغبة حكومة الولايات المتحدة في إجبار اليابان على الاستسلام فورا، بحيث لا يتعين على القوات الأمريكية مواجهة غزو معارض لليابان. و من الواضح أيضاً أن الحكومة الأمريكية أرادت تحقيق ذلك قبل انضمام الاتحاد السوفييتي للحرب ضد اليابان؛ فقد كان هناك تصميم على عدم السماح للسوفييت بإنشاء منطقة نفوذ على كل أو جزء من اليابان. و يبدو واضحا جداً من السجلات التاريخية أن قرار الحكومة اليابانية بالاستسلام دون قيد أو شرط كان متأثرا بشدة بهجمات القنبلة الذرية. و قد تسبب قرار استخدام السلاح الجديد ضد ناجازاكي جدلا كبيرا بين علماء الأخلاق و كذلك الخبراء الاستراتيجيين. و يمكن القول أن قصف هيروشيما كان "اختبارا" لاستخدام السلاح الجديد و أنه أثبت للحكومة اليابانية القوة الهائلة لهذه القنابل. فلماذا، إذن، كان هناك حاجة لاستخدام قنبلة ذرية لمهاجمة ناجازاكي بعد ثلاثة أيام فقط؟

و لا يمكن أن نتصور الآثار المحتملة للهجوم باستخدام القذائف النووية الاستراتيجية ذات نطاق تدميري يقدر بـ 2 ميجا طن. و يعادل مقدار 2 ميجا طن تقريبا قوة انفجار مجموع عدد القنابل التي تم تفجيرها في الحرب العالمية الثانية، و هو مليوني طن من مادة TNT. و لكن بالإضافة إلى تأثير الانفجار الأول

و موجة الصدمة الناجمة كان هناك أيضاً آثار القذائف المحرقة (و التي قدرت درجة حرارتها بما يعادل درجة حرارة سطح الشمس)، نبضة كهرومغناطيسية هائلة (EMP) كبيرة بما يكفي لتعطيل كافة الدوائر الصغرى المستخدمة في المعدات الإلكترونية بكافة أنواعها، الغبار الذري المتساقط، و مخلفات التقلب المناخي.

و تشمل نتائج انفجار نووي واحد ذو نطاق تدميري يقدر بواحد ميجا طن الغبار الذري المتساقط الذي يتصاعد إلى الغلاف الجوي. و يمكننا فقط أن نحاول تصور آثار عدد من الأسلحة النووية ذات النطاق التدميري الذي يقدر بالميجا طن إذا كان قد تم استخدامها في حرب نووية كبرى بين القوى العظمى في السبعينات أو الثمانينات. و قد وضع عدد من علماء الفيزياء النووية فرضية أو سيناريو ذو مصداقية عالية للآثار المحتملة على مناخ الكوكب. و قد أطلقوا عليه "الشتاء النووي"، و فيه يقوم الغبار و الدخان الذي يهب إلى الغلاف الجوي بفعل سلسلة من التفجيرات النووية بحجب أشعة الشمس، مما يتسبب في انخفاض كبير في درجة الحرارة على سطح الأرض.

و يؤثر تغير المناخ ذو هذه الطبيعة المأساوية بلا شك على السكان بأسرهم و توريد المواد الغذائية الخاصة بهم. و بصرف النظر تماماً عن التربة التي من شأنها أن تتسمم تقريبا بشكل دائم عن طريق النظائر المشعة مثل اليورانيوم 235 ذو أنصاف الأعمار الكبيرة (و هو الوقت الذي يستغرقه لتتحول نصف الذرات إلى عناصر أخرى)، إلا أن هناك تدمير هائل للنباتات و الحيوانات. و قد لا يملك الناجين من هجمات السلاح النووي الإمدادات الكافية من المواد الغذائية و مياه الشرب. و باختصار، فإن قرار الحكومة بأن تشرع في حرب نووية كبرى قد يكون

معادلا لانتحار الحضارة كما نعرفها. و بالأسلحة النووية الحديثة، و التي تقدر بعضها بنطاق تدميري 200 ميجا طن، أصبحت الحرب النووية هي الوسيلة التي يستطيع بها القادة السياسيين بضغطة زر من أصابعهم (و ربما عن غير قصد) تشغيل الشريحة لإبادة البشرية.

و ينبغي أن يكون واضحا مما سبق أن المجتمع الدولي بأسره لديه مصلحة جماعية في السياسات و التدابير الأكثر فعالية و الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية و تعزيز نزع السلاح النووي العام و الكامل بشكل نهائي.

هناك نوعان رئيسيان من انتشار الأسلحة: الانتشار الرأسي، و فيه تقوم الدول الحائزة على السلاح النووي بتعزيز أسلحتها و ربما الأسلحة النووية الخاصة بحلفائها من خلال تطوير الأسلحة النووية الأكثر قوة و دقة و أنظمة الإيصال من خلال البحث و التطوير، و الانتشار الأفقي، و فيه تقوم المزيد و المزيد من الدول بالحصول على الأسلحة النووية. و بالرغم من الجهود حسنة النية لهؤلاء الذين صمموا النظام الحالي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و هؤلاء المسئولون عن عملها بنجاح، إلا أن كلا من نوعي الانتشار لا تزال مستمرة.

البحث عن حلول

بمجرد أن تم اختراع السلاح النووي كان و لابد أن يحصل الاتحاد السوفييتي و غيره من الدول على السلاح الخاص بهم. فمن غير الواقعي ببساطة أن نفترض أن المجتمع الدولي بأسره يمكن أن يوافق في الحال على نزع السلاح الشامل و الكامل، مهما كانت قوة الاحتجاجات المناهضة للأسلحة النووية من قبل الحملات الشعبية لنزع السلاح النووي و إلحاح مسئولي الأمم المتحدة و الزعماء الدينيين. و لا تثق حكومات الدول الحائزة على الأسلحة النووية في بعضها البعض بشكل واضح بما فيه الكفاية لاتخاذ مثل هذه الخطوة الجذرية.

فيعتقد قادتها (من وجهة نظري بمنطق استراتيجي قوي لدعم موقفهم) أن امتلاك رادع مُجدي لتثبيط حيازة الأسلحة النووية، و هو السلاح النووي الذي ينجو من القصف الأول للمعتدي، له أهمية حيوية بالنسبة لأمنها القومي. و تقول حكومات الدول الحائزة على الأسلحة النووية أيضاً أنه، نظرا لعدم وجود هيئة ذات سيادة عالمية قادرة على إنفاذ الاتفاق الدولي، فهناك دائماً خطر أن تفشل دولة أو أكثر في احترام معاهدة نزع السلاح النووي و ينطوي ذلك على خطر قيام الدولة أو الدول "الشريرة" بعد ذلك بابتزاز الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية عن طريق تهديدها بالهجوم النووي.

و يعمل كل من الاعتراف بالاستعصاء الجوهري لهذه المشكلة المركزية للعلاقات الدولية الحديثة، و الاعتقاد بأن الردع يمكن أن يتم تسخيره كمساهمة إيجابية لتحقيق الأمن الدولي و الدبلوماسية الدولية على دعم نهج تحديد الأسلحة، على حد سواء لانتشار الأسلحة النووية و المخاطر التي يشكلها انتشار الأسلحة الكيميائية و البيولوجية، و أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية. و تتمثل الفلسفة الأساسية لنهج تحديد الأسلحة في أنه، في حين أن نزع السلاح الشامل ليس هدفا ممكنا للسياسة في نظامنا الدولي الحالي، فلا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاقات عملية بشأن الحد من أو تقييد انتشار الأسلحة على حد سواء الرأسي و الأفقي، و غيرها من القدرات العسكرية.

و من الواضح أن هذا النهج مختلف جداً عن ذلك الذي يتبعه مؤيدي نزع السلاح الشامل. و ما يوحد كل من مؤيدي تحديد الأسلحة و مؤيدي نزع السلاح، مع ذلك، هو الاقتناع بأن سباق التسلح الغير محدود في عصر أسلحة الدمار الشامل من شأنه أن يؤدي إلى كارثة بالنسبة للمجتمع ككل.

و كان أحد أعظم إنجازات نهج تحديد السلاح خلال الحرب الباردة هو صياغة و التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و التي تم فتح باب التوقيع عليها في يوليو من عام 1968 و دخلت حيز التنفيذ في مارس من عام 1970.

<u>و كانت الأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي:</u>

- وقف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية؛
- الحد من أو تقييد عملية الانتشار الرأسي من خلال حث الدول المُوقعة على التفاوض بشأن التدابير الفعالة لوضع حد لسباق التسليح النووي في موعد مبكر، و على نزع السلاح النووي؛ و
- إنشاء نظام دولي يسمح بالنقل الآمن لتكنولوجيا الطاقة النووية المدنية، جنبا إلى جنب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) و التي تقوم بحفظ الأمن لنظام الضمانات التي تمتلك فيه الوكالة IAEA حق الوصول الكامل و المفتوح للبرامج النووية المدنية الخاصة بالدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، بما في ذلك حق التفتيش الدوري لمصانعها و منشآتها النووية المدنية.

تعد أحد الانتقادات الرئيسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أنها تعطي وضع متميز لتلك القوى الحائزة بالفعل على الأسلحة النووية. و على الرغم من أن المؤتمر الاستعراضي لعام 1995 قد وافق على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، فحقيقة الأمر هي أن نقاط

الضعف الخاصة بنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أصبحت واضحة وضوح الشمس في السنوات الأخيرة. و بلا شك فإن أخطر العيوب في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي فشلها في ضمان قيام الولايات المتحدة و غيرها من الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإنجاز التزاماتها للسعي إلى إنهاء سباق التسليح النووي. و باعتبار الولايات المتحدة أنها القوة العظمى الوحيدة الباقية، فينبغي أن يُنظر إليها و هي تقوم بأخذ زمام المبادرة في هذا الجانب من المعاهدة. و في واقع الأمر فقد انعكس اتجاهها. فقد شرعت في برنامج مكلف لتطوير جيل جديد من الأسلحة النووية بقدرات إضافية.

و قد انسحب إدارة "بوش" من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في ديسمبر من عام 2001، مما فتح الطريق لسباق التسلح في الفضاء الخارجي، و الآن هو على قدم و ساق.

و من المعروف أيضاً أن الولايات المتحدة كانت تقوم بتطوير مواقع التجارب النووية تحت الأرض في ولاية نيفادا، في انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، و كانت تقوم بالاحتفاظ بأسلحة نووية تكتيكية في قواعد في أوربا في انتهاك واضح لتعهد تم في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي عام 2000.

و لا تعد الولايات المتحدة الدولة الوحيدة الحائزة على الأسلحة النووية التي تقوم بانتهاك التزاماتها بموجب معاهدة حظر انتشار السلاح النووي. فقد شرعت روسيا مسبقا في برنامج لإعادة التسليح و تمديد رئيسي لدفاعاتها المضادة للصواريخ الباليستية. و يبدو أنه ليس هناك ما يدعو إلى الإشارة إلى أن الدول الكبرى الحائزة على الأسلحة النووية عندما تقوم بالتحدي الصارخ لأحكام

معاهدة حظر انتشار السلاح النووي فإن ذلك يعمل على تقويض الجهود الرامية إلى إقناع الدول الأخرى بالتصديق على تلك المعاهدة و إثناء بعض الدول عن المضي قدما في تطوير السلاح النووي سرا.

و في ضوء هذه العيوب الخطيرة في معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، ما الذي ينبغي القيام به؟ فنزع السلاح النووي الكامل ليس اقتراحا في الحالة الراهنة للعلاقات الدولية. و في أقصى الحالات، يعد سباق التسليح النووي غير المحدود خطير للغاية، مما يزيد بشكل كبير من خطر نشوب حرب نووية، سواء عرضا أو عمدا. فنحن بحاجة إلى أن نتذكر أن نهاية الحرب الباردة لم تقم بإزالة خطر نشوب حرب نووية.

فهناك احتمال حقيقي بإمكانية تصعيد الحرب التقليدية بين دولتين حائزتين على الأسلحة النووية إلى حرب نووية. و من الممكن أيضاً أن يتم في الحرب الذي تم فيها استخدام سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل شن ضربة نووية من قبل أحد المتحاربين.

هناك سيناريو آخر مقبول و هو هجوم إرهابي واسع، ربما ينطوي على أسلحة دمار شامل، يؤدي إلى الدولة المستهدفة التي ترد بشن هجمة نووية على دولة يُعتقد أنها تقوم برعاية الإرهابيين. و في البحث المضني عن حلول سيكون من السخف الادعاء بأن هناك أي طرق سهلة لمعالجة مشكلة انتشار الأسلحة النووية و مخاطر الحرب النووية.

و مع ذلك، فأنا أرى أنه سيكون من قبيل السلوك غير المسئول تجاهل أو إهمال طريق تحديد التسليح للحد من المخاطر. و قد كان هذا استنتاج واضح من

خبراء اللجنة المستقلة المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، برئاسة الدكتور "هانز بليكس"، و التي قامت بنشر تقريرها في صيف عام 2006.

و لا يوجد هنا مساحة لتلخيص جميع توصيات اللجنة. و مع ذلك، فمن الواضح أن الاستنتاج الرئيسي لفريق كبار خبراء تحديد التسليح في العالم هو أن المجتمع الدولي لا يمكنه ببساطة أن يسمح بغرق إنجازات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية و أنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحت رمال الإهمال و النفاق السياسي. فتقوم تلك التوصيات باستدعاء جميع الأطراف بشكل عاجل للمشاركة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لإعادة تكريس أنفسهم لمبادئ و أهداف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية و التعهدات التي قطعوها على أنفسهم في الاتفاق الأصلي و في المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة. و تؤكد التوصيات الأولية الرئيسية الثلاثة لتقرير اللجنة، بخصوص انتشار الأسلحة النووية، بوضوح على أهمية صيانة و تعزيز نظام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، و أيضاً أهمية تكيف دبلوماسية تحديد التسليح على التحديات التي تتفاقم حاليا في الشرق الأوسط و أماكن أخرى.

توصيات اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل WMDC

تحتاج جميع الأطراف المشاركة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى العودة إلى الالتزامات الأساسية و المتوازنة لكل من حظر انتشار و نزع السلاح النووي التي تم التعهد بها بموجب المعاهدة و تم التأكيد عليها عام 1995 عندما تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

ينبغي على كل الأطراف المشاركة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تنفيذ القرار بشأن مبادئ و أهداف حظر انتشار و نزع السلاح النووي، و القرار بشأن تعزيز العملية الاستعراضية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، و القرار المتعلق بالشرق الأوسط كمنطقة خالية من السلاح النووي و غيره من أسلحة الدمار الشامل، و قد تم اعتماد هذه القرارات في عام 1995. و ينبغي عليهم أيضاً تشجيع تنفيذ "ثلاثة عشر خطوة عملية" لنزع السلاح النووي و التي تم اعتمادها في عام 2000.

و لتعزيز فعالية نظام حظر انتشار الأسلحة النووية، فعلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية قبول الضمانات الشاملة بصورتها المعززة في البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الأسلحة الكيميائية و البيولوجية

تعد أسلحة الحرب الكيميائية و البيولوجية هي الأيسر وصولا و الأقل تكلفة من الأسلحة النووية و لكنها أيضاً لديها القدرة على قتل الآلاف من الناس. و تتكون

الأسلحة البيولوجية من البكتيريا، الفيروسات و كائنات مسببة للكساح و تشمل الجمرة الخبيثة المُستنشقة، الجمرة الخبيثة المعاصرة، الطاعون، الإيبولا، حمى لاسا، و التسمم. و قد تم إرسال الجمرة الخبيثة من خلال خدمة البريد الأمريكية في الولايات المتحدة في أكتوبر من عام 2001. و قتلت خمسة أشخاص و سممت 22 شخصا بشدة. و حتى الآن فإن الأكثر فتكا بين جميع السموم و الذي يمكن استخدامه هو توكسين البوتولينوم. و يدعي العلماء أن جرام واحد من هذا السم يمكنه، خاصة عند استخدامه في الأماكن المغلقة أو لغرض تلويث إمدادات المياه و الأغذية، إذا تم توزيعه بالتساوي و استنشاقه، أن يقتل ما يصل إلى مليون شخص.

و هناك ثلاثة أنواع من الأسلحة الكيميائية: الغازات السامة، مسببات العجز، و المواد المبيدة للنبات. و من المعروف جيدا أن "صدام حسين" قام باستخدام غازا ضد الأكراد في حلبجة، العراق في 16 مارس عام 1988. فتم قتل خمسة آلاف شخص، معظمهم من النساء و الأطفال. و قد تم استخدام غاز الخردل من كلا الجانبين في الحرب العالمية الأولى.

و يُعتقد أن قوات "صدام حسين" قامت باستخدام غاز الخردل، غاز الأعصاب VX، و السيانيد أثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات.

البحث عن حلول

لقد تم نشر تقنيات تحديد الأسلحة لتطوير أكثر الاتفاقيات التي تم توقيعها على الإطلاق شمولا و تدخلا بشأن الأسلحة الكيميائية، و هي اتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) في عام 1993. و تحظر اتفاقية الأسلحة الكيميائية CWC

ليس فقط أول استخدام للأسلحة الكيميائية و لكن جميع استخدامات الأسلحة الكيميائية. كما تحظر إنتاج و تطوير و تخزين و نقل الأسلحة الكيميائية، و تُمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) المُنشئة حديثا من مراقبة المصانع الكيميائية و المواقع الصناعية في جميع أنحاء العالم. و قد بدأ نظام التفتيش الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية العمل في عام 1996.

و للأسف، لا تحتوي اتفاقية الأسلحة البيولوجية (1972) على إجراءات التحقق التي تعتبر حيوية للغاية لكي تكون فعالة حقا. و مع ذلك، فقد كانت هناك جهود دولية كبيرة لتطبيق بعض الدروس التي يمكن استخلاصها من اتفاقية الأسلحة الكيميائية على مناطق الأسلحة البيولوجية و التوكسينية، و هناك الآن حاجة لحشد الدعم العالمي لصالح اتفاقية الأسلحة البيولوجية و التوكستينية الجديدة و التمسك بها.

و أختتم بالإشارة إلى أن التدعيم الحقيقي لأنظمة تحديد الأسلحة، كما في مجال الأسلحة النووية، هو وسيلة وجيهة للحد من خطر أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها. و مرة أخرى، فمن المستحسن للقارئ الرجوع إلى تقارير الخبراء التابعين إلى اللجنة المستقلة المعنية بأسلحة الدمار الشامل. فلا مجال هنا لوصف مجموعة التوصيات الطموحة الخاصة باللجنة. و مع ذلك، ترد التوصيات الرئيسية فيما يتعلق بكل من الأسلحة البيولوجية و التوكسينية و الأسلحة الكيميائية في المربع أعلى الصفحة.

و يتطلب الأمر حنكة و دبلوماسية ذات مهارة كبيرة لتجديد نهج تحديد التسليح الذي تم التخلي عنه بعجرفة و حماقة من قبل الحكومات الأمريكية و البريطانية في الفترة التي تسبق حرب العراق في عامي 2002-2003. و جدير بأن نضع

نصب أعيننا أنه إذا كان الدكتور "هانز بليكس" قد قام بإعطاء وقتا لاستكمال التفتيش الصارم عن الأسلحة الذي كان يقوده في العراق، فقد كان من الممكن تجنب هذه الحرب الطويلة في العراق و التي كلفت الكثير من الآلاف من الأرواح.

توصيات الخبراء بشأن الأسلحة البيولوجية و الكيميائية

على جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية و التوكسينية الانضمام إلى الاتفاقية. و على الدول الأطراف في الاتفاقية شن حملة لتحقيق الانضمام العالمي بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي السابع الذي سيعقد عام 2011.

التوصية 32

لتحقيق الاعتماد العالمي للتشريعات و اللوائح الوطنية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية و التوكسينية بشكل كامل و فعال، ينبغي على الدول الأطراف تقديم المساعدة التقنية و تعزيز نماذج أفضل الممارسات لهذه التشريعات. و كجزء من عملية بناء الثقة و تعزيز الشفافية و التنسيق، ينبغي على جميع الدول إصدار إعلانات وطنية سنوية فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية و نشرها.

التوصية 33

على الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية و التوكسينية تعزيز سلطات التحقيق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، مما يضمن قدرة الأمين العام على الاعتماد على قائمة من الخبراء يجري تحديثها بانتظام و على المشورة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية و على وحدة متخصصة، على شاكلة لجنة الأمم المتحدة للرصد و التحقق و التفتيش، للمساعدة في التحقيق في حالات انتشار الأمراض غير المعهودة و في جميع المزاعم المتعلقة باستخدام الأسلحة البيولوجية.

التوصية 34

يجب على الدول أن تحول دون حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية أو مواد انشطارية. و لتحقيق ذلك، فعليها أن تحافظ على الفعالية الكاملة لمحاسبة و رقابة جميع مخزونات المواد الانشطارية و المشعة و غيرها من المصادر الإشعاعية على أراضيها. فينبغي عليها أن تضمن المسئولية القانونية الشخصية عن كل أعمال الإرهاب النووي أو أي نشاط يقوم بدعم هذا الإرهاب. و يجب عليها توسيع نطاق التعاون الخاص بها من خلال جملة أمور من بينها تبادل المعلومات، بما في ذلك الاستخبارات المتعلقة بالتجارة النووية غير المشروعة.

و ينبغي عليها أيضاً تشجيع الانضمام العالمي للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي و اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية و تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540.



15. قصف بغداد في مارس عام 2003 أثناء عملية الصدمة و الترويع.

لا يعد تحديد الأسلحة الفعال و إدارة الأزمات (التي تمثل في الواقع جزء أساسي من تحديد الأسلحة) بمثابة تهدئة: فهي عبارة عن وسيلة، و ربما الوسيلة الوحيدة العملية، لمنع و إخماد و إدارة الصراع في عالم خطر يشمل العديد من الدول التي لا تزال مسلحة بأسلحة الدمار الشامل.

منع الإبادة الجماعية و غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان

نشأ مصطلح الإبادة الجماعية في القرن العشرين. و على الرغم من أن الظاهرة حدثت في القرون السابقة، إلا أنه يمكن تسمية القرن السابق فعليا بعصر الإبادة الجماعية و "التطهير العرقي"، و الذي يمكن أن يوصف بشكل أكثر دقة بالعنف ذو الطابع الإبادي.



16. ضحايا محرقة اليهود، القتل الجماعي لليهود في أوربا القارية على يد النازيين بين عامي 1940 و 1945. توفي فيها ستة ملايين شخص، فهي تعد أسوأ أعمال الإبادة الجماعية على الإطلاق.

تقوم اتفاقية الإبادة الجماعية للأمم المتحدة التي وافقت عليها الجمعية العامة في ديسمبر عام 1948 بتعريف الإبادة الجماعية في المادة 2 منها باعتبارها عمل من أعمال "التدمير، الكلي أو الجزئي، لجماعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية"، و يشمل هذا التدمير القتل، الإصابات الخطيرة أو التسبب في أضرار عقلية لأفراد تلك الجماعات، مما يعرض تلك الجماعات لظروف معيشية وخيمة بحيث يتم التهديد بالدمار الفعلي للجماعة، و محاولات متعمدة لمنع أفراد الجماعة من إنجاب الأطفال، و نقل الأطفال قسرا من جماعة إلى أخرى. و بموجب الاتفاقية فإن التآمر لارتكاب الإبادة الجماعية، التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية، و التواطؤ في الإبادة الجماعية هي أيضاً أعمال يعاقب عليها القانون.

و من الواضح أنه تم إصدار الاتفاقية ردا على المحرقة، و هي محاولة من قبل النظام النازي في ألمانيا لإبادة اليهود و التي تم فيها اقتياد ستة ملايين يهودي إلى معسكرات الموت و قتلهم. و كانت محاكمات نورمبيرغ حافزا لهذه الجهود الطموحة الرامية إلى توسيع القانون الجنائي الدولي في محاولة شجاعة لتمكينه من التعامل مع أبشع الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان و الجرائم ضد الإنسانية.

و يتمثل الواقع المأساوي في أن النوايا النبيلة لأولئك الذين صاغوا الاتفاقية لم تتحول إلى عمل فعال. فالإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام "بول بوت" في كمبوديا، و التي تشير التقديرات إلى أنها أودت بحياة نحو مليوني شخص، لم يتم منعها أو إنهاؤها من قبل المجتمع الدولي. و ينطبق نفس الشيء على الإبادة الجماعية في رواندا. و جاء تدخل الأمم المتحدة و حلف شمال الأطلسي لوقف عنف الإبادة الجماعية في البوسنة و كوسوفو متأخرا جداً، على الرغم من أنه كان تدخلا فعالا للغاية، و لكن من الواضح أن الأمم المتحدة التي كانت تتصرف بصورة فردية لم يكن لديها الموارد اللازمة لتنفيذ إرادة مجلس الأمن.

و في وقت الكتابة (صيف 2006) كانت تتجلى نقاط ضعف الأمم المتحدة و غيرها من المنظمات الحكومية الدولية مرة أخرى بشكل مأساوي في التعامل مع الأزمة في منطقة دارفور بغرب السودان. و قد قام ممثلي مختلف الحكومات الذين زاروا مخيمات اللاجئين الضخمة في جنوب و غرب دارفور، و تحدثوا إلى بعض أولئك الذين تم إجبارهم على الفرار من منازلهم و أطلعوا أنفسهم على الأزمات، بوصف العنف المُرتكب ضد سكان المناطق الريفية الأفريقية على أيدي ميليشيات جنجويد العربية المدعومة من قبل الحكومة السودانية، بأنه عمل يكتسي بطابع الإبادة الجماعية.

فقد تم إجبار أكثر من ربع مليون شخص على ترك منازلهم. و قد تم تعريض العديد منهم للاغتصاب، القتل، و السرقة على أيدي الجنجويد و تشير التقديرات إلى أن أكثر من 100,000 شخص قد لقوا حتفهم في الهجمات على المدنيين.

بدأت الأزمة في فبراير عام 2003، عندما بدأت حركة العدل و المساواة و جيش تحرير السودان بالتمرد ضد سلطات الخرطوم من أجل الحصول على الاعتراف السياسي و حصة أكبر من موارد السودان. و كان رد الحكومة هو تسليح و إطلاق العنان لميليشيات جنجويد العربية، على الرغم من أن مسئولي الحكومة نفوا مرارا و تكرارا عن أنفسهم المسئولية بشأن هجمات الجنجويد. و بعد ثلاث سنوات كانت لا تزال الأمم المتحدة غير قادرة على اتخاذ إجراءات فعالة أخرى بخلاف إرسال مساعدات إنسانية للاجئين الذين يواجهون ضغوطا كبيرة. و قد كانت العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق مجلس الأمن على فرض عقوبات ضد السودان هي الصين، التي يمكنها كعضو دائم الاعتراض على أي اقتراح من هذا القبيل. و من المهم أن نشير إلى أن الصين لديها مصالح تجارية واسعة في السودان و كانت قد عارضت تدخل الأمم المتحدة مرارا و تكرارا، حتى في الأوقات التي تكون فيها القضية الإنسانية ساحقة. بل و قد تعرض تسليم المساعدات الإنسانية للخطر مرارا و تكرارا من خلال الهجمات على موظفي وكالات المعونة الإنسانية و سرقة شاحنات برنامج الغذاء العالمي (WFP).

و لقد استخدمت قضية دارفور للتأكيد على ضعف الآليات الدولية في التدخل لمنع أو على الأقل إيقاف أخطر انتهاكات جماعية لحق من حقوق الإنسان الأساسية، و هو الحق في الحياة. و لكننا ينبغي ألا ننسى أن هناك العديد من الحالات الأخرى التي يعاني فيها الآلاف من هذه المشاكل. فيتعين فقط على المرء أن يتذكر معاناة السكان المدنيين في تيمور الشرقية، ميانمار (بورما سابقا)، ليبيريا، سيراليون، و توغو – جميع الأمثلة الحالية أو الأخيرة التي يقوم فيها الصراع بإلحاق خسائر فادحة خاصة بحقوق الإنسان – لمعرفة مدى التحدي.

البحث عن حلول

و على الرغم من صعوبة إيجاد أمثلة على تحسن كبير بشأن المنع الفعال لوقوع عنف الإبادة الجماعية و جرائم الحرب الكبرى، إلا أنه كان هناك بعض التقدم المتواضع نحو إيجاد تدابير و آليات قضائية دولية لتقديم مجرمي الحرب إلى العدالة. على سبيل المثال، فقد كانت كل من محكمة لاهاي في تعاملها مع المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب من الصراع في يوغوسلافيا السابقة و تعيين محكمة موازية للتعامل مع المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب من رواندا صارمتين للغاية في إجراء المحاكمات. و قد تم تعيين محكمة لاهاي للتعامل مع يوغوسلافيا السابقة في عام 1993 و كانت بصدد إجراء محاكمة "سلوبودان ميلوسيفيتش" قبل وفاته لأسباب طبيعية. و قد كانت هذه هي القضية الأكثر أهمية من بين جميع قضايا محكمة جرائم الحرب في لاهاي حتى الآن لأن هذه كانت المرة الأولى التي يتم فيها محاكمة رئيس دولة أسبق ليواجه اتهامات من هذا النوع.

و ليس من المستغرب أنه في القرن الماضي، و الذي يتميز بأبشع الحروب و الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان في التاريخ، ناضل المجتمع الدولي لإيجاد سبل لتقديم هؤلاء المذنبين بارتكاب جرائم حرب إلى العدالة و مثولهم أمام محاكمهم الخاصة. و يتضح استحالة القيام بذلك في العديد من الحالات لأن الشخص / الأشخاص المتهمين يفرون للخارج. و في حالات أخرى، على سبيل المثال في صربيا، يتم إيواء الأشخاص المطلوبين في جرائم حرب من قبل المتعاطفين الذين يرفضون الكشف عن أماكن وجودهم. و في الحالات التي يتم

فيها، على سبيل المثال، مثول دكتاتور سابق أمام المحكمة في دولته الخاصة، فإنه ليس من المؤكد بأي حال أن النظام القضائي سيكون قادرا على التعامل مع التعقيدات المعنية الهائلة. و قد تبين أن المحكمة الدولية لجرائم الحرب في نورمبيرغ، و التي قامت بمحاكمة القيادة الرئيسية للنظام النازي، هي وسيلة فعالة للغاية لتقديم مجرمي الحرب الرئيسيين إلى العدالة. و ليس من المدهش أن تتبين أهمية هذا الجهاز القضائي البالغة في تناول الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في الصراعات الأخيرة.



17. خليج غوانتانامو هو قاعدة أمريكية في كوبا يُستخدم كسجن للرجال المشتبه في تورطهم مع تنظيم القاعدة. و قد تم منع السجناء من اللجوء إلى المحاكم الاتحادية الأمريكية و لا يملكون أي فرصة لإثبات براءتهم.

افترض الكثير من الناس أن الطريقة الأنسب لتقديم الدكتاتور العراقي السابق، "صدام حسين"، إلى العدالة كانت السماح للنظام القانوني العراقي بتناول هذه القضية. و تم التغاضي عن حقيقة أن المحاكم و القضاة العراقيين ليس لديهم أي تجربة سابقة أو خبرة في التعامل مع مثل هذه القضايا. و ربما كان الحل الأفضل هو إنشاء محكمة دولية خاصة تضم قضاة ذوي مؤهلات خاصة خبرة في التعامل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. و ربما حتى كان البديل الأفضل

هو تسليم مسئولية المحاكمة إلى المحكمة الجنائية الدولية المنشأة حديثا (ICC).

و قد أشرت مسبقا إلى أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) قد وفرت آلية فعالة للغاية لتقديم مجرمي الحرب من صربيا و كرواتيا و البوسنة إلى العدالة. و من المعروف أنه تحت قيادة صارمة و حازمة للمدعي العام للأمم المتحدة لجرائم الحرب، "كارلا ديل بونتي"، حققت المحكمة سلسلة رائعة من الملاحقات القضائية الناجحة. و كان نجاح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) بالطبع بمساعدة الدعم القوي من الحكومة الأمريكية.

و يعمل الآن مشروعا أكثر طموحا بكثير، و هو المحكمة الجنائية الدولية. و كان اقتراح المحكمة نتاج لمؤتمر دولي في روما عام 1988. و بحلول إبريل من عام 2002، حصلت المحكمة الجنائية الدولية ICC على التصديقات الستون اللازمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. و قد كان للمحكمة اختصاص عالمي للتحقيق في جرائم الحرب و الجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية، بما في ذلك الجرائم التي ترتكبها أي دولة ضد شعبها.

و يعد ذلك ابتكار هام في مجال التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان. و قد تم دعمه من قبل جميع الدول الديمقراطية تقريبا باستثناء الولايات المتحدة. و يبدو أن هذا لا يتماشى بشكل غريب مع دعم واشنطن المتحمس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. و كان التفسير الذي قدمه السفير الأمريكي عن جرائم الحرب هو أن الولايات المتحدة كانت قلقة بشأن إمكانية امتلاك المحكمة للسلطة التي تمكنها من محاكمة الأمريكيين، و أن معارضي

الولايات المتحدة قد يطالبون باعتقال الجنود الأمريكيين أو القادة السياسيين، بل ربما الرئيس نفسه. فيعد غياب القوة العظمى الوحيدة في العالم أحد نقاط الضعف الهامة. و تنبع أحد نقاط الضعف الأخرى من الاختصاص القضائي المحدود للمحكمة الجنائية الدولية ICC. فيمكنها فقط محاكمة جرائم الحرب إذا ما تم ارتكابها من قبل أفراد من أحد الأطراف المُصدقة على معاهدة المحكمة، أو في أراضي أحد الدول الأطراف. و هناك الآن 97 دولة كأطراف في معاهدة المحكمة الجنائية الدولية و هناك 42 دولة إضافية قامت بالتوقيع و لكن لم يتم التصديق عليها بعد، بما في ذلك أربعة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. و بانعدام الدعم من القوى الكبرى تبدأ المحكمة الجنائية الدولية بعائق كبير.

و مع ذلك أشير مرة أخرى إلى صعوبة الحصول على العمل المتضافر للنظام الحكومي الدولي بشأن حتى أهم المشاكل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان. و تقوم المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بالضغط بقوة لكسب التأييد لصالح المحكمة الجنائية الدولية من الدول الديمقراطية الرئيسية و لكنها حتى الآن لم تتمكن من حشد دعم كبير من جموع الشعب أو من واضعي السياسات في الدول المُتخلفة.

و أتشارك أنا ، و أظن كثيرين آخرين، شعور منظمات حقوق الإنسان بالإحباط و خيبة الأمل. و في التعليق على فشل حكومته في التصديق على المحكمة الجنائية الدولية، علق "بنجامين فيرينز"، أحد أعضاء فريق الادعاء في محكمة نورمبيرغ و مؤلف كتاب "المحكمة الجنائية الدولية: خطوة نحو السلام العالمي" قائلا:

"لقد تم تضليل الولايات المتحدة من قبل اليمين المتطرف، المحافظين الرجعيين، ذوي النزعات الانعزالية في المشاعر، الذين يشوهون الحقيقة، و يتسببون في بلبلة العامة. و قد كنا القادة حقا في نورمبيرغ و قلنا أن القانون الذي أرسيناه ربما يكون هو القانون الذي سنتبعه غدا. و قد تم نسيان تلك المُثُل العليا".

الفجوة بين الشمال و الجنوب

تتمثل أحد أكثر المشاكل المستعصية في العلاقات الدولية في الاستقطاب بين البلدان الصناعية المتقدمة (AICs) الواقعة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية و البلدان الأقل تقدما (LDCs) المنكوبة بالفقر و الواقعة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. فالدولة المتقدمة النموذجية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية هي الدولة التي تتمتع بنمو اقتصادي ذاتي الدعم في جميع القطاعات الصناعية - القطاع الأولي والثانوي وقطاع الخدمات.

و تتميز البلدان الأقل تقدما LDCs، في المقابل، بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي GDP، انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض نصيب الفرد من النمو و انخفاض متوسط العمر المتوقع جنبا إلى جنب مع ارتفاع معدلات النمو السكاني. و هناك مجموعة ثالثة، و هي البلدان حديثة العهد بالتصنيع (NICs) و منها أمثلة رئيسية و هي كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، و هونج كونج، و التي يطلق عليها أحيانا اقتصادات "النمور الآسيوية" بسبب توسعاتها الصناعية السريعة و نجاحها في تحقيق النمو الاقتصادي القائم على التصدير. و من الواضح أن هناك بعض العوامل الخاصة التي تفسر صعود البلدان حديثة العهد بالتصنيع NICs في آسيا. فقد تمكنت تلك البلدان من استغلال مزايا انخفاض تكاليف العمالة لديها و إقران ذلك بنظام اقتصادي ليبرالي ذو قدرة تنافسية عالية. (و في المقابل فهي تميل إلى امتلاك أنظمة سياسية استبدادية و لكن لا يبدو أن ذلك يعرقل تنميتها الاقتصادية).

و قد كانت البلدان حديثة العهد بالتصنيع NICs قادرة أيضاً على اكتساب ميزة كبيرة من استعدادها المتحمس لقبول الاستثمار الأجنبي و كذلك من المهارات التجارية الطبيعية و التي تبدو متاحة بين سكانها. و قد تجلى نجاح "اقتصادات "النمور الآسيوية" في الإحصاءات الاقتصادية لعام 2006 و التي تبين، على سبيل المثال، أن هونج كونج تتمتع بنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP أعلى من ألمانيا و كندا و بلجيكا و فرنسا؛ و تتمتع سنغافورة بنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP أعلى من أستراليا و إيطاليا. و تندرج كل من هونج كونج و سنغافورة و تايوان ضمن 20 في المائة من البلدان ذات القوة

الشرائية الأعلى. و الأدهى من ذلك إلى الدهشة أن يأتي ترتيب هونج كونج و سنغافورة هو الأول و الثاني على التوالي في مؤشر الحرية الاقتصادية و الذي يتم حسابه على أساس عشرة مؤشرات متعلقة بمسألة كيفية و إمكانية أن يحد التدخل الحكومي من العلاقات الاقتصادية بين الأفراد. و قد كانت تندرج سنغافورة و ماليزيا و جنوب إفريقيا و تايوان ضمن أعلى 10 في المائة من البلدان ذات النمو الاقتصادي الأعلى، 1991 – 2001.

و في تناقض صارخ، يبدو أن البلدان الأفقر بين البلدان الأقل تقدما تقع في حالة من الإفقار الدائم. فيقع ما لا يقل عن 16 بلد من البلدان الـ 20 ذات النصيب الأقل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا. و تعاني العديد من البلدان الأقل تقدما من معدلات نمو سنوية سلبية لنصيب الفرد من الدخل. و يقدر الباحثين في علم السكان أن عدد سكان العالم سوف يرتفع عن العدد الراهن (2006) إلى إجمالي أكثر من ستة بلايين إلى ما بين 10 و 12 بلايين نسمة في عام 2050، اعتمادا على ما إذا كان سيستمر انخفاض الخصوبة في العالم. و أيا كان المستقبل النهائي، فإن معظم الخبراء على يقين من أن عدد السكان سيستمر في النمو خلال هذا القرن و يمتد إلى القرن الثاني و العشرين. و هناك أيضاً اتفاق واسع على أن النمو الأسرع سيكون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. و يرجع ذلك، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المواليد و انخفاض معدلات الوفاة، إلى أن النصف الجنوبي من الكرة الأرضية سيشهد زخما سكانيا بسبب وصول عدد كبير من النساء الآن سن الإنجاب و يبدو أنه من المقرر استمرار ذلك بالرغم من وجود وباء الإيدز الذي أصاب أفريقيا و أجزاء أخرى من النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. (و قد وضعت الإيدز في الاعتبار في تقديري لمعدل

النمو السكاني). فيعيش ما يقرب من 70 في المائة من المصابين بمرض الإيدز في أفريقيا مقارنة بجنوب و جنوب شرق آسيا حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي ستة ملايين مصابون بالإيدز. و قد كان أقل ما توصف به الآثار الاقتصادية لوباء الإيدز أنها كارثية. فالخدمات الطبية في أسوأ البلدان الأفريقية تأثرا غير قادرة ببساطة على تلبية الاحتياجات و، لأن الأغلبية العظمى من الضحايا هم في سن الشباب أو في سن متوسطة، فإن التأثير على الأداء الاقتصادي مدمر حيث لم تعد الأسر قادرة على إعالة أنفسهم أو تقديم الغذاء أو الرعاية إلى ذويهم.

و يتمثل العامل الرئيسي الثالث الذي يهدد بقاء السكان المدنيين ذاتهم في العديد من المناطق في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية في تأثير الصراع. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، شهدت أكثر من 30 في المائة من البلدان حروبا دامية دفعت الناس إلى الخروج من مزارعهم و قراهم.

و أخيراً و ليس آخراً، فقد تفاقمت محنة بلدان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية للغاية من جراء الكوارث البيئية مثل الجفاف و التصحر و إزالة الغابات.

و لم تؤدي عملية العولمة التي تمكن الأسواق المالية و الاستثمارية من العمل على الصعيد الدولي، لأسباب تتعلق أساسا بتخفيف الرقابة و تحسين الاتصالات، و التي تسمح للشركات بالتوسع و العمل على الصعيد الدولي، إلى تضييق الفجوة بين البلدان الصناعية المتقدمة (AICs) الواقعة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية و البلدان الأقل تقدما (LDCs) الواقعة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. على العكس من ذلك، فقد كان التأثير الأساسي هو إثراء دول النصف الشمالي من الكرة الأرضية، لأنها عندما ترغب في اختيار مقرات لمصانع التصنيع في البلدان الأقل تقدما، فإن الربح من هذه الشركات

سيفيد دول شمال الكرة الأرضية بشكل رئيسي. و يختار بعض المعلقين التشديد على المزايا المزعومة "للاعتماد المتبادل" مع الدول الأقل تقدما. و في واقع الأمر، فمن المرجح أن تصبح البلدان الأقل تقدما و التي تنتج السلع التي يشتد الطلب عليها في البلدان الصناعية المتقدمة، مثل النفط و الغاز الطبيعي، هي المستفيدة من العولمة. فقد أصبحت بقية البلدان الأقل تقدما أكثر اعتمادا على المساعدات لأنها إذا اعتمدت فقط على إنتاج المنتجات الزراعية البسيطة، مثل القهوة أو الموز، فستبقى في شرك الفقر إلى الأبد.

و علاوة على ذلك، إذا اعتمدت البلدان الأقل تقدما على الصادرات من المنتجات الزراعية إلى بلدان نصف الكرة الشمالي فسوف تكتشف أنها تواجه تدابير الحماية الجمركية التجارية للدول الغنية، مثل الحواجز الجمركية و تعيين الحصص. و كان من المأمول أن تعمل محادثات منظمة التجارة العالمية عام 2006 على إيجاد سبل للحد من هذه العقبات إلى حد كبير، و التي تمنع البلدان الأقل تقدما في الواقع من الاستفادة من النظام التجاري العالمي، و لكن في وقت كتابة هذا التقرير لم يكن هناك أي إنجازات مرئية كبيرة.

و قد كان اتفاق "غلين إيغلز" عام 2005 لوزراء *مجموعة* الدول الصناعية *الثماني* الكبرى لشطب مبالغ كبيرة جداً من ديون الدول الأقل تقدما بالتأكيد موضع ترحيب. و يمكن أن يشعر كل من "غوردون براون"، وزير الخزانة في المملكة المتحدة و زملاؤه و حملة المنظمة غير الحكومية "ضع نهاية للفقر" بشيء من الرضا حيال قرارات مجموعة الثماني لتخفيف عبء الديون. و مع ذلك، فنحن بحاجة إلى الاعتراف بأن هذه اللفتة الكريمة لن تعالج الأسباب الأساسية للتخلف الإنمائي المتأصل في النظام الدولي.

البحث عن حلول

كما هو الحال مع المشاكل الرئيسية الأخرى التي قمت باستعراضها بإيجاز، فلا يوجد حل بسيط لمشكلة الفجوة الآخذة في الاتساع بين دول النصف الشمالي و النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. فمن الإنصاف أن نقول أنه كان هناك نقص خطير في التفكير الاستراتيجي المطلع بشأن تحديات التنمية الدولية في السنوات الأخيرة. و قد كانت آخر محاولة جادة حقا في تصميم استراتيجية إنمائية دولية شاملة هي عمل اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية، و التي كان يرأسها المستشار السابق لألمانيا الغربية، "فيلي برانت"، في أواخر السبعينات. و في عام 1980 قام "برانت" بنشر تقريره الرائع، "الشمال – الجنوب: برنامج من أجل البقاء". و يمكن بحق وصف النهج المستخدم في تقرير "برانت" بالكينزية الدولية. فقد استندت افتراضاته الكامنة على الليبرالية الاقتصادية التي تم تعديلها لتناسب الاحتياجات الخاصة لدول جنوب الكرة الأرضية. و قد أشار التقرير إلى أن نظام التجارة العالمية بحاجة إلى ضبط قواعده لتمكين البلدان الأقل تقدما من الحصول على عائد عادل على صادراتها. و قال "برانت" أيضاً أنه ينبغي استهداف المساعدات الأجنبية بشكل أكثر دقة من أجل مساعدة المستفيدين لتحقيق الاكتفاء الذاتي بشكل أكبر من الناحية الاقتصادية، و تقديم المزيد من المساعدة للبلدان الأقل تقدما في بناء القدرات، على سبيل المثال، من خلال توفير الخبرة التقنية و التدريب حيث كان ذلك غير متوفراً من خلال استثمارات القطاع الخاص. و كان أحد أهم استنتاجات اللجنة هو اضطلاع المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية الدولية بدور رئيسي و أنه ينبغي الاعتراف الكامل بذلك من قبل الحكومات حتى يتمكنوا من التعاون في

شراكات أكثر فعالية على الصعيد الدولي. و لا تزال كل هذه الدروس صالحة لليوم، على الرغم من أنه تم القيام بالكثير لتحسين التعاون الدولي في قضايا التنمية و للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة سجل مميز لاسيما في هذا المجال.

و مع ذلك، سيكون مضللا إلى حد بعيد، و احتيالي حقا، أن نتظاهر بأن جميع الحلول الجزئية المحتملة لمشكلة التخلف الإنمائي في أيدي دول شمال الكرة الأرضية و المنظمات غير الحكومية. و الأمر متروك للقادة السياسيين، المواطنين، و الأنظمة القانونية للبلدان الأقل تقدما لاقتلاع الفساد و الجريمة المنظمة على نطاق واسع و التي غالباً ما تحدث ليس فقط بسبب عدم كفاءة الحكومة و لكن بتواطؤ من سلطات الدولة. فينبغي الإبلاغ عن أي تقرير و إجراء تحقيقات شاملة لأي مخالفات خطيرة من قبل المسئولين، بما في ذلك التحويل غير القانوني للمساعدات، و ينبغي على السلطات ضمان توزيع المساعدات بشكل عادل و المساءلة عنها بشكل سليم. فسوف يقوم معارضي المساعدات في البلدان المانحة بالاستيلاء على أي تقارير عن سوء الإدارة لتبرير وقف المساعدات تماماً، مهما كانت الحاجة ماسة.